

أحكام ضرب الدف

إعداد

د. عبير بنت علي المديفر

أستاذ الفقه المساعد

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه، ومن اقتفى أثره إلى يوم الدين، وبعد:

لقد كثر في الآونة الأخيرة اختلاف الناس عامة، والنساء خاصة، في حكم ضرب الدُّفّ، فما بين متوسع ومضيق، وما بين منكر ومؤيد، وتزايد الجدل واتسعت دائرة اللجاج فأضحت بعض المجتمعات تجعل اللهو مندوباً والطرب مشروعاً؛ بتفسير النصوص بما يخالف ما جاء عن أهل العلم -رحمهم الله تعالى-، كما أن المشاركة من قبل أهل الخمر والصلاح في البرامج الإعلامية، قد زادت، وقد اشتمل بعض هذه البرامج على إيقاعات يستخدم فيها الدُّفّ. لأجل ذلك رأيت أن من واجبي تحلية حكم ضرب الدُّفّ من خلال بحث: "أحكام ضرب الدُّفّ".

وقد اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وثمانية مباحث وخاتمة.

التمهيد: تعريف الدُّفّ، والفرق بينه وبين الكوبة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في الدُّفّ، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف الدُّفّ في اللغة.

المسألة الثانية: تعريف الدُّفّ في الاصطلاح.

المطلب الثاني: الأصل في ضرب الدُّفّ.

المطلب الثالث: في الكُوبة، وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: تعريف الكُوبة في اللغة.

المسألة الثانية: تعريف الكُوبة في الاصطلاح.

المسألة الثالثة: حكم ضرب الكُوبة.

المسألة الرابعة: الفرق بين الدُّفّ والكُوبة.

المبحث الأول: ضرب الدفّ في العرس، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حكم ضرب الدفّ في العرس.

المطلب الثاني: زمن ضرب الدفّ في العرس.

المبحث الثاني: ضرب الدفّ لقدم الغائب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حكم ضرب الدفّ لقدم الغائب.

المطلب الثاني: ضابط الغائب الذي يضرب لقدمه الدفّ.

المبحث الثالث: ضرب الدفّ في العيد، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حكم ضرب الدفّ في العيد.

المطلب الثاني: زمن ضرب الدفّ في العيد.

المبحث الرابع: ضرب الدفّ في الحتان، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حكم ضرب الدفّ في الحتان.

المطلب الثاني: زمن ضرب الدفّ في الحتان.

المبحث الخامس: حكم ضرب الدفّ في الأفراح عامة.

المبحث السادس: حكم ضرب الدفّ في الغزاة.

المبحث السابع: حكم ضرب الدفّ لإعلام القافلة.

المبحث الثامن: حكم ضرب الدفّ عند الرجال.

الخاتمة، وفيها أبين أهم النتائج أو التوصيات التي توصلت إليها من خلال البحث.

هذا وأسأل المولى -جل وعلا- التوفيق والسداد.



التمهيد

تعريف الدُّفِّ، والفرق بينه وبين الكوبة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في الدُّفِّ.

المطلب الثاني: الأصل في ضرب الدُّفِّ.

المطلب الثالث: في الكوبة.

المطلب الأول

في الدف

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف الدُّفِّ في اللغة.

المسألة الثانية: تعريف الدُّفِّ في الاصطلاح.

المسألة الأولى: تعريف الدُّفِّ في اللغة.

الدُّفُّ: اللَّيْءُ من سيرِ الإبلِ، وكذا من سيرِ الطيرِ، والدُّفُّ: المَشْيُ الخفيفُ، يقال: دَفَّ الماشي على وجه الأرضِ، أي: خَفَّ^١.

ودَفَّت الجماعةُ دَرَفً دَفيفاً سارَتْ سرّاً لَيْناً فهي دَافَّةٌ^٢.

والدَّفَّ والدَّفَّة: الجنبُ من كلِّ شيءٍ، ودَفَّتْ المصحفَ ضِمَامَتَهُ من جانبيه، ودَفَّتْ الرجلَ والسَّرجَ جانِبَهُ^٣.

^١ ينظر: تاج العروس "301/23".

^٢ ينظر: المصباح المنير "196/1".

^٣ ينظر: تهذيب اللغة "52/14"، لسان العرب "104/9"، المصباح المنير "196/1".

ودفّ الطائرُ يَدْفُ دَقًّا ودَفِيفًا وأدَفّ: ضرب جنبه بِجَنَاحَيْهِ^(١).

ودفف: صَوّت^(٢).

والدّف بمعنى الجنب بالفتح لا غر، وجمعه دُفُوف^(٣).

والدّف الذي يُلْعَبُ بِهِ بضمّ الدالِ وفتحها، والضم أشهر، والجمع دُفُوفٌ^(٤).

والذي يظهر أنه سمي بذلك لما يصدره من صوت، ولأنه يضرب به.

المسألة الثانية: تعريف الدّف في الاصطلاح.

الدّف في اصطلاح الفقهاء هو المدور المغشّي بجلد من وجهة واحدة^(٥)؛ كالغزبال^(٦)، ويُعرف بالطّارّ ويقال له أيضاً: الغزبال^(٧).

وزاد بعض الفقهاء: إذا لم يكن فيه أوتار ولا جرس^(٨).

وهذا يخرج ما يأتي:

(١) ينظر: لسان العرب "104/9"، تاج العروس "302/23".

(٢) ينظر: غريب الحديث "64/3".

(٣) ينظر: تهذيب اللغة "52/14"، لسان العرب "104/9".

(٤) ينظر: تهذيب اللغة "52/14"، الصحاح "1360/4"، مختار الصحاح "105"، لسان العرب "106/9"،

المصباح المنير "197/1"، تاج العروس "302/23".

(٥) ينظر: الذخيرة "400/4، 452، 453"، القوانين الفقهية "131/1"، التاج والإكليل "6/4"، شرح الخرشي "19/7"، الفواكه الدواني "313/2"، الشرح الكبير للدردير "339/2"، منح الجليل "533/3"، حاشية الجمل على شرح المنهج "381/5".

(٦) ينظر: القوانين الفقهية "131/1".

والغزبال: ما غربل به. وغربل الشيء: نخله. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم "91/6".

(٧) ينظر: الذخيرة "400/4، 452، 453"، القوانين الفقهية "131/1"، التاج والإكليل =

"6/4"، شرح الخرشي "19/7"، الفواكه الدواني "313/2"، الشرح الكبير للدردير

"339/2"، منح الجليل "533/3"، حاشية الجمل على شرح المنهج "381/5".

(٨) ينظر: مواهب الجليل "7/4".

أولاً: الدَّف المصلصل؛ وهو الطار ذو الصلاصل أو الصراصر أو الجلاجل أو الحلق أو الصنوج^(١).

والمراد بذلك كله وإن اختلفت تسميته الحلق التي تجعل داخل الدَّف، والدوائر العراض التي تؤخذ من صفر وتوضع في خروج دائرة الدف^(٢)، فيكون فيها زيادة إطراب^(٣).

ثانياً: المزهر؛ وهو طبل مربع مُغشّى من الجهتين^(٤).

وقيل: مدور مُغشّى من الجهتين^(٥).

فيكون الفرق بينه وبين الدَّف أنه مُغشّى من الجهتين والدَّف مُغشّى من جهة واحدة.

(١) ينظر: فتح القدير "189/3"، البحر الرائق "86/3"، حاشية ابن عابدين "9/3"، مواهب الجليل "6/4"، منح الجليل "533/3"، حاشية الدسوقي "339/2"، فتح الوهاب "384/2"، مغني المحتاج "429/4"، حاشية قليوبي "321/4"، حاشية البجيرمي على منهج الطلاب "506/4"، كشف القناع "22/5"، شرح منتهى الإرادات "39/3"، الروض المربع "124/3".

(٢) ينظر: فتح الوهاب "384/2"، مغني المحتاج "429/4"، حاشية قليوبي "321/4"، حاشية البجيرمي على منهج الطلاب "506/4".

(٣) ينظر: مواهب الجليل "6/4".

(٤) ينظر: القوانين الفقهية "131/1"، التاج والإكليل "6/4"، مواهب الجليل "7/4"، شرح الخرشبي "19/7"، الشرح الكبير للدردير "339/2"، منح الجليل "533/3".

(٥) ينظر: القوانين الفقهية "131/1".

المطلب الثاني الأصل في ضرب الدف

ورد النص الشرعي الرّيح بتحريم المعازف فعن أبي مالكٍ الأشعريّ، أنه سمع النبيّ صلى الله عليه وسلم يقول: «ليكونن من أمتي أقوامٌ، يستحلّون الحرّ والحرير، والخمر والمعازف»^(١).

فهل الدّف من المعازف المحرمة فأبيح في مواضع استثناء من النص، أو أنه من الأمور المباحة فأبيح استصحاباً للأصل؟

عدّ أهل اللغة الدّف من المعازف، فقد قال في النهاية^(٢): «العزف:

اللعب بالمعازف، وهي الدفوف وغيرها مما يضرب.»

كما نص بعض العلماء على ذلك، فقد قال ابن حجر: «المعازف؛ الدفوف وغيرها مما يضرب به»^(٣).

وقال ابن القيم: «وآلات المعازف من الرّاع، والدّف، والأوتار والعيدان»^(٤).

ومما يدل على أن الأصل في ضرب الدّف التحريم ما يأتي:

١. أثر عامر بن سعد البجلي قال: دخلت على قرظة بن كعب وأبي مسعود، وذكر ثالثاً، وجوارٍ يضربن بالدّف، ويغنين فقالوا: «قد رخص لنا في العرسان»^(٥).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأشربة "5" باب ما جاء فيمن يستحلّ الخمر ويسميه بغير اسمه حديث "5268" "2123/5".

(٢) النهاية في غريب الحديث "230/3".

(٣) فتح الباري "46/10".

(٤) مدارج السالكين "494/1".

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، في كتاب النكاح باب ما يستحب من إظهار النكاح

"289/7". وأخرجه دون ذكر الدفوف النسائي في السنن الصغرى، في باب اللّهو =

= والغناء عند العرس "135/6"، وابن الحاكم في المستدرک على الصحيحين، في كتاب النكاح "201/2". وقال عنه:

«حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.»

فورود لفظ: "رخص" في الأثر يدل على أن الأصل في الدُّفِّ التحريم؛ إذ الرخصة ما جاز فعله لعذر مع قيام السبب المحرم لولا العذر^(١).

٢. عن عائشة - أن أبا بكر رضي الله عنه دخل عليها وعندها جاريتان في أيام منى تدفغان وتضربان والنبي صلى الله عليه وسلم متغش بثوبه فانتهرهما أبو بكر فكشف النبي صلى الله عليه وسلم عن وجهه فقال: «دعهما يا أبا بكر فإنها أيام عيد». وتلك الأيام أيام منى^(٢).

فقد أقر النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر رضي الله عنه في إنكاره الدُّفِّ كأصل، وعلل الرخصة بكونه يوم عيد استثناءً من الأصل.

قال ابن تيمية: «وفي هذا الحديث بيان أن هذا لم يكن من عادة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الاجتماع عليه؛ ولهذا سماه الصديق زممار الشيطان، والنبي صلى الله عليه وسلم أقر الجواري عليه معللاً ذلك بأنه يوم عيد»^(٣).

وقال ابن رجب: «وفي الحديث ما يدل على تحريمه في غير أيام العيد؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم علل بأنها أيام عيد، فدل على أن المقتضي للمنع قائم، لكن عارضه معارض وهو الفرح والسرور العارض بأيام العيد. وقد أقر أبا بكر على تسمية الدُّفِّ زممور الشيطان، وهذا يدل على وجود المقتضي للتحريم لولا وجود المانع»^(٤).

3. عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «الدُّفُّ حرام، والمعازف حرام، والكوبة حرام، والمزمار حرام»^(٥). فقد نص ابن عباس رضي الله عنه على أن الأصل في الدُّفِّ التحريم.

(١) ينظر في تعريف الرخصة: أصول السرخسي "118/1"، المستصفى "78/1"، الإحكام في أصول الأحكام "177/1"، كشف الأسرار "433/2"، الإجماع "81/1"، الموافقات "301/1"، القواعد والفوائد الأصولية "115/1"، غاية الوصول "ص19"، تيسر التحرير "234/2".

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب العيدين "25" باب إذا فاته العيد يصلي ركعتين. حديث "944" "335/1"، واللفظ له، ومسلم في صحيحه، في كتاب العيدين "4" باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه. حديث "892" "608/2".

(٣) مجموع الفتاوى "566/11".

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن رجب "433/8".

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، في كتاب الشهادات، باب ما جاء في ذم الملاهي

المطلب الثالث

في الكُوبة

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: تعريف الكُوبة في اللغة.

المسألة الثانية: تعريف الكُوبة في الاصطلاح.

المسألة الثالثة: حكم ضرب الكُوبة.

المسألة الرابعة: الفرق بين الدُف والكُوبة.

المسألة الأولى: تعريف الكُوبة في اللغة.

الكُوبة: هي الطبل^(١)، وزاد بعضهم: الطبل الصغرُ المخصر^(٢).

وقيل: النرد^(٣).

المسألة الثانية: تعريف الكُوبة في الاصطلاح.

تقاربت عبارات الفقهاء^(٤) في تعريف الكُوبة، إلا أن بعضها أخص من بعض، وفيما

يأتي استعراض لهذه العبارات:

أولاً: تعريف المالكية^(٥):

"222/10". قال الألباني عن إسناده: «وهذا إسناد صحيح». تحريم آلات الطرب

"ص92".

(١) ينظر: لسان العرب "729/1".

(٢) ينظر: مقاييس اللغة "145/5"، لسان العرب "729/1"، المصباح المنير "543/2"، تاج العروس "182/4".

(٣) ينظر: لسان العرب "729/1"، المغرب في ترتيب المعرب "235/2".

(٤) لم أجد فيما اطلعت عليه من كتب الحنفية تعريفاً للكُوبة عندهم.

(٥) وتعرف عند أكثر المالكية باسم الكبير. "ينظر: الذخيرة" 452/4، التاج والإكليل

"6/4"، مواهب الجليل "7/4"، منح الجليل "533/3"، حاشية الدسوقي "339/2".

وتعرف أيضاً بالدريكة. ينظر: حاشية الدسوقي "339/2".

الكُوبة: طبلٌ صغُرٌ طويلُ العنقِ ذو رأسين مجلّدٌ من جهةٍ واحدةٍ^(١).

وقيل: هي طبلان متلاصقان أحدهما أكبرُ من الآخر^(٢).

ويستفاد من التعريف الآخر أن طبل الكُوبة قد يكون مجلّداً من الجهتين، وقد يكون أحد طرفيه أكبر من الآخر.

ثانياً: تعريف الشافعية:

الكُوبة: طبل طويل ضيق الوسط واسع الطرفين^(٣).

أما تغليفه بجِلدة من جهة واحدة أو من جهتين، فقد قال في نهاية المحتاج^(٤): «ومنه أي من الكُوبة أيضاً الموجود في زمننا ما أحد طرفيه أوسع من الآخر الذي لا جلد عليه».

وأفاد التعبير بـ "من" أن الكُوبة لا تنحر فيما سد أحد طرفيه بالجلد دون الآخر، بل هي شاملة أيضاً لما سد طرفاه معاً^(٥).

ثالثاً: تعريف الحنابلة:

الكُوبة: الطبل^(٦)

فهي عندهم عموم الطبل، دون تفصيل في وصفه.

فيحمل عموم تعريف الحنابلة على خصوص تعريف المالكية والشافعية -والله أعلم- فيكون تعريف الكُوبة في الاصطلاح: طبل طويل العنق ضيق الوسط واسع الطرفين مجلد من جهة واحدة أو من الجهتين، وقد يكون أحد طرفيه أوسع من الآخر.

(١) ينظر: كشف القناع عن حكم الوجد والسماع "ص72"، حاشية الدسوقي "339/2".

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي "339/2".

(٣) ينظر: الوسيط "350/7"، روضة الطالبين "228/11"، فتح الوهاب "381/5"، أسنى المطالب "345/4"، نهاية

المحتاج "298/8"، حاشية البجرمي على منهج الطلاب "506/4".

(٤) "298/8".

(٥) ينظر: حاشية الجمل "381/5".

(٦) ينظر: المغني "63/7"، الفروع "237/5"، غذاء الألباب "117/1".

قال الهيتمي: «لكن الموجودة الآن ليس اتساعُ طرفيها على حدٍ سواءٍ، وأيضاً فأحدهما وهو المتسعُ هو الذي عليه الجلدُ الذي يضربُ عليه، والآخرُ ضيقٌ لا شيء عليه، وكلُّ ذلك لا ينافي تفسر الفقهاء»^(١).

وقال أيضاً: «لا فرق بين أن يكون طرفاها مسدودين أو أحدهما، ولا بين أن يكون اتساعهما على حدٍّ واحد، أو يكون أحدهما أوسع»^(٢).

المسألة الثالثة: حكم ضرب الكوبة.

ضرب الكوبة إما أن يكون في الغزاة، أو لإعلام القافلة في السفر عند النزول والارتحال، أو للهو.

فإن كان في الغزاة فهو مباح باتفاق فقهاء المذاهب الأربعة من الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦)؛ وذلك لما فيه من تنهيز للنفوس^(٧)، وإرهاب للعدو^(٨). وإن كان لإعلام القافلة فهو أيضاً مباح باتفاق فقهاء^(٩) الحنفية^(١٠)، والشافعية^(١١)، والحنابلة^(١٢)؛ وذلك لأنه لا يقصد به اللهو، بل الإعلامُ بنزول القافلة ورحيلها^(١٣).

(١) الزواجر "349/2".

(٢) كف الرعاع "ص103".

(٣) ينظر: العناية شرح الهداية "371/5"، عمدة القاري "29/13"، درر الحكام "251/7"، مجمع الأنهر "98/4"، حاشية ابن عابدين "55/6".

(٤) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي "526/3"، كشف القناع "ص82"، مواهب الجليل "7/4".

(٥) ينظر: الحاوي الكبير "238/8"، "192/17"، منهاج الطالبين "90/1"، روضة الطالبين "121/6"، أسنى المطالب "46/3"، مغني المحتاج "46/3"، نهایة المحتاج "53/6"، حاشية البجومي على منهج الطلاب "311/3".

(٦) ينظر: الفروع "237/5"، المبدع "188/7"، الإنصاف "343/8"، غذاء الألباب

"116/1"، كشف المخدرات "620/2".

(٧) ينظر: الفروع "237/5"، المبدع "188/7"، غذاء الألباب "116/1".

(٨) ينظر: مغني المحتاج "46/3"، نهایة المحتاج "53/6"، حاشية البجومي على منهج الطلاب "311/3"، الفروع "237/5"، المبدع "188/7"، غذاء الألباب "116/1".

(٩) ولم أجد للمالكية قولاً فيما اطلعت عليه.

(١٠) ينظر: تبیین الحقائق "125/5"، الفتاوى الهندية "450/4"، مجمع الأنهر "533/3"، تنقيح الفتاوى الحامدية "499/5"، حاشية ابن عابدين "55/6".

أما إن كان ضرب الكُوبة للهو فقد اختلف فيه الفقهاء، وأقوالهم في ذلك تنحر في قولين؛ هما كالآتي:

القول الأول: يحرم ضرب الكُوبة. وهو مقتضى قول الحنفية؛ حيث قالوا بإباحة ضرب الطبل في الحج والغزاة للإعلام لا للهو^(٤)؛ فقد حرّموا الطبل للهو والكُوبة من اللهو. وبهذا قال أصبغ من المالكية^(٥)، وهو قول الشافعية^(٦)، وإليه ذهب الإمام أحمد بن حنبل^(٧).

أدلة هذا القول:

١. عن ابن عباس رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله حرّم عليكم الخمر والميسر والكُوبة»^(٨).
٢. الإجماع على تحريم الكُوبة، وقد نقله غر واحد من العلماء^(٩).

(١) ينظر: منهاج الطالبين "90/1"، تحفة المحتاج "20/7"، نهاية المحتاج "53/6"، حاشية البجري على منهج الطلاب "311/3".

(٢) ينظر: كشف القناع "371/4"، شرح منتهى الإرادات "475/2"، مطالب أولي النهى "495/4".
(٣) ينظر: تحفة المحتاج "20/7"، نهاية المحتاج "53/6"، حاشية البجري على منهج الطلاب "311/3"، كشف القناع "371/4"، شرح منتهى الإرادات "475/2"، مطالب أولي النهى "495/4".

(٤) ينظر: تحفة الملوك "238/1"، البحر الرائق "23/8"، مجمع الأنهر "533/3"، حاشية ابن عابدين "55/6".
(٥) ينظر: الذخيرة "452/4"، التاج والإكليل "6/4"، مواهب الجليل "7/4"، منح الجليل "533/3".

(٦) ينظر: منهاج الطالبين "152/1"، أسنى المطالب "345/4"، فتح الوهاب "385/2"، الزواجر "348/2"، مغني المحتاج "430/4".

(٧) ينظر: المغني "63/7"، الفروع "237/5"، غداء الألباب "117/1".
(٨) أخرجه ابن حبان في صحيحه، في كتاب الأثرية، باب ذكر وصف الخمر التي كانت الأنصار تشربها قبل تحريمها.

حديث "5363" "185/12"، وأبو داود في السنن، في كتاب الأثرية "7" باب في الأوعية. حديث "3696" "330/3"، والبيهقي في السنن الكبرى، في كتاب الشهادات، باب ما يدل على رد شهادة من قامر بالحمام أو بالشطرنج "213/10"، والإمام أحمد في المسند "289/1"، واللفظ له قال ابن الملقن عن إسناد أبي داود: «صحيح...» إسناد متصل على شرط الصحيح، وقد رأيت بعض مصنفين زمننا أعله بما لو سكت عنه لكان أولى به». البدر

النير "649/9". وصححه الألباني في تحقيق مشكاة المصابيح "1276/2"، وفي السلسلة الصحيحة "551/5".

(٩) ينظر: الزواجر "348/2"، كف الراعي "ص99".

قال القرطبي: «... فلا يختلف في تحريم سماعه، ولم أسمع عن أحد ممن يعتبر قوله من السلف وأئمة الخلف من يبيح ذلك^(١)».

٣. أن المخنثين يعتادون ضرب الكوبة وما كان من عادة المخنثين، يحرم فعله لحرمة التشبه بهم^(٢).

٤. أن في ضربها إطراباً وتهيجاً للشهوات والفساد والمجون^(٣).

القول الثاني: يباح ضرب الكوبة فيا يباح ضرب الدف فيه^(٤). وبه قال ابن حبيب، وابن القاسم من المالكية^(٥).

دليل هذا القول:

القياس على الدف^(٦)، فكما يباح ضرب الدف في العيد ونحوه، فكذلك يباح ضرب الكوبة في ذلك؛ إذ كل منهما آلة تصدر صوتاً مطرباً.

ويجاب عنه بثلاثة أجوبة:

الأول: أن القياس معارض بالنص السابق في تحريم الكوبة.

الثاني: أن إباحة ضرب الدف وردت على خلاف الأصل؛ إذ الأصل تحريم المعازف، وما ورد على خلاف الأصل لا يقاس عليه غيره.

الثالث: أن القياس مع الفارق؛ إذ لكل منهما صفة، وصوت يختلف عن الآخر.

الترجيح:

(١) كشف القناع "ص72".

(٢) ينظر: إحياء علوم الدين "272/2"، أسنى المطالب "345/4"، فتح الوهاب

"385/2"، مغني المحتاج "430/4".

(٣) ينظر: فتح الوهاب "385/2".

(٤) من عرس وقدم غائب وختان وحادث سرور على خلاف في ذلك بين فقهاء المالكية، وأما العيد فيباح ضرب الدف

فيه دون خلاف عند المالكية. ينظر: مواهب الجليل "199/2"، "8-7/4". حاشية الدسوقي "398/1"،

"339/2"، "19-18/4".

(٥) ينظر: الذخيرة "452/4"، التاج والإكليل "6/4"، مواهب الجليل "7/4"، منح الجليل "533/3".

(٦) ينظر: الذخيرة "452/4"، منح الجليل "533/3".

مما تقدم من سياق الخلاف، وأدلتها، والمناقشة يظهر -والله أعلم- رجحان القول بتحريم ضرب الكوبة؛ وذلك لما يأتي:

١. قوة أدلة هذا القول، وسلامة داللتها على ما سيقى لأجله، وعدم نخوض دليل المخالفين على مقاومتها.
٢. أن هذا القول هو الموافق للأصل في تحريم المعازف التي تشمل الكوبة، ولم ينهض دليل لمعارضة هذا الأصل.
٣. أن عمدة ما استدلل به أصحاب القول الثاني هو القياس على الدف، وهو قياس باطل لوجه ثلاثة سبقت.

المسألة الرابعة: الفرق بين الدف والكوبة.

قال إمام الحرمين الجويني عن الكوبة: «ولو رددنا إلى مسلك المعنى، فهي في معنى الدف، ولست أرى فيها ما يقتضي تحريماً، إلا أن المفلكين^(١) يعتادون ضربها، ويتولعون بها. والذي يقتضيه الرأي أن ما يصدر منه ألحان مستلذة تهيج الإنسان، وتستحثه على الشرب^(٢)، ومجالسة إخوانه^(٣)، فهو المحرم، والمعازف والمزامير كذلك، وما ليس له صوت مستلذ، وإنما تنتحب في إيقاعات^(٤) قد تطرب، فإن كانت لا تلذ فجميعها في معنى الدف، والكوبة في هذا المسلك كالدف، فإن صح تحريم، حرمانها، وإلا توقفنا فيها»^(٥)

والذي يظهر - والله أعلم - وأن الكوبة ليست في معنى الدف، وذلك لمخالفتها للدف في صفتها، فالكوبة كما سبق تعريفها في الاصطلاح لها عنق طويل ضيق، بينما طرفها

(١) المفلكين: يقال: أفلك الرجل في الأمر لـج فيه. ينظر: المعجم الوسيط "701/2".

ونقل عنه ابن حجر الهيتمي "المختنن" بدل "المفلكين". الزواجر عن اقتراف الكبائر "347/2".

(٢) نقل عنه ابن حجر الهيتمي "الطرب" بدل "الشرب". الزواجر عن اقتراف الكبائر

"347/2".

(٣) نقل عنه ابن حجر الهيتمي "أحداثه" بدل "إخوانه". الزواجر عن اقتراف الكبائر "347/2".

(٤) نقل عنه ابن حجر الهيتمي «وإنما يفعل لأنغام» بدل «وإنما تنتحب في إيقاعات». الزواجر عن اقتراف الكبائر

"347/2".

(٥) نهاية المطلب (٢٣/١٩).

متسعان، وقد يكون أحدهما أوسع من الآخر، وهذا من شأنه أن يجعل للكوبة صوتاً أشد إطباقاً من صوت الدف، لاسيما إن كانت الكوبة مجلدة الوجهين؛ لذلك عرفها الفقهاء بالطبل؛ فقالوا^(١): طبل طويل ضيق الوسط واسع الطرفين.

قال الهيثمي رداً على الجويني: " ويرده (...) أن هذا بحث منه مخالف للإجماع، فلا نعول عليه^(٢)

(١) ينظر: تعريف الكوبة في الاصطلاح (٢٣٩-٢٤٠).

(٢) الزواجر (٣٤٧/٢).

المبحث الأول ضرب الدفّ في العرس

وفي هذا المبحث مطلبان:

المطلب الأول: حكم ضرب الدفّ في العرس.

المطلب الثاني: زمن ضرب الدفّ في العرس.

المطلب الأول

حكم ضرب الدفّ في العرس

اختلف أهل العلم في حكم ضرب الدفّ في العرس على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يباح ضرب الدفّ في العرس. وبه قال الحنفية^(١)، وهو المشهور في مذهب المالكية^(٢)، وإليه ذهب الشافعية^(٣)، وهو منصوص الإمام أحمد، فقد قال: «لا بأس بالدفّ في العرس والختان»^(٤).

دليل هذا القول:

عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدفوف»^(٥).

(١) ينظر: تحفة الملوك "238/1"، البحر الرائق "88/7"، تبيين الحقائق "222/4"، فتح القدير "410/7"، قرّة عيون الأخيار "154/7".

(٢) ينظر: كفاية الطالب "597/2"، مواهب الجليل "8/4"، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير "18/4"، الثمر الداني "688/1".

(٣) ينظر: المهذب "327/2"، روضة الطالبين "228/11"، فتح الوهاب "384/2"، مغني المحتاج "429/4".

(٤) ينظر: المغني "63/7"، الفروع "237/5".

(٥) أخرجه الترمذي في السنن، في كتاب النكاح "6" باب ما جاء في إعلان النكاح. حديث "1090" "398/3"، واللفظ له، وأخرجه ابن ماجه وليس في لفظه «واجعلوه في المساجد» في السنن، في كتاب النكاح "20" باب إعلان

وجه الدلالة: أن حظر آلات اللّهُو قد تقدم والدّفّ منها، وتقدم الحظر قرينة دالة على الإباحة، فينرف الأمر في قوله: «واضربوا» إلى الإباحة.

القول الثاني: يستحب ضرب الدّفّ في العرس. وهو وجه عند الشافعية ^(١)، وبه قال الحنابلة ^(٢).

أدلة هذا القول:

١. عن محمد بن حاطب الجمحي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فصلٌ بين الحلال والحرام الدّفّ والصوتُ في النكاح» ^(٣).

النكاح. حديث "1895" "611/1"، والبيهقي في السنن الكبرى، في كتاب النكاح، باب ما يستحب من إظهار النكاح وإباحة الضرب بالدّفّ عليه وما لا يستنكر من القول "290/7".

قال عنه الترمذي: «هذا حديثٌ غريبٌ حسنٌ في هذا الباب وعيسى بن ميمون الأنصاري يضعفُ في الحديث». سنن الترمذي "398/3". وقال المباركفوري: «قوله -أي الترمذي- "هذا حديث حسن غريب" كذا في النسخ الحاضرة وأورد هذا الحديث الشيخ ولي الدين في المشكاة وقال رواه الترمذي وقال هذا حديث غريب ولم يذكر لفظ حسن، وكذلك أورد الشوكاني هذا الحديث في النبل، وقال قال الترمذي هذا حديث غريب ولم يذكر هو أيضا لفظ حسن فالظاهر أن النسخة التي كانت عند صاحب المشكاة وعند الشوكاني هي الصحيحة ويدل على صحتها تضعيف الترمذي عيسى بن ميمون أحد رواة هذا الحديث». تحفة الأحوذى "178/4". وقال البيهقي: «عيسى بن ميمون ضعيف». سنن البيهقي الكبرى "290/7". وقال ابن الملقن عن الحديث برواية ابن ماجه: «هذا الحديث رواه ابن ماجه بهذا اللفظ من رواية عائشة رضی الله عنه وفي إسناده خالد بن إلياس المديني وهو ضعيف، قال الإمام أحمد: منكر الحديث». البدر المنير "643/9". وقال ابن حجر: «وفي إسناده خالد بن إلياس وهو منكر الحديث قاله أحمد، وفي رواية الترمذي عيسى بن ميمون وهو يضعفُ قاله الترمذي، وضعفُ ابن الجوزي». التلخيص الحبر "201/4". وضعف سنده في فتح الباري "226/9".

(١) ينظر: شرح السنة "47/9"، كف الرعاع "ص91"، حاشية قليوبي "321/4".

(٢) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل "525/4"، الفروع "237/5"، المبدع "187/7"، الإنصاف "341/8"، دليل الطالب "ص249"، كشف القناع "22/5"، 183.

(٣) أخرجه الترمذي في السنن، في كتاب النكاح "6" باب ما جاء في إعلان النكاح. حديث "1088" "398/3"، والنسائي في السنن الصغرى، في كتاب النكاح، باب إعلان النكاح بالصوت وضرب الدّفّ "127/6"، وابن ماجه في السنن، في كتاب النكاح "20" باب إعلان النكاح "611/1". حديث "1896"، وسعيد بن منصور في السنن

يجاب عنه بجوابين:

الأول: أن الحديث مختلف في تضعيفه.

الثاني: أن المراد من الحديث الترغيب في إعلان أمر النكاح بحيث لا يخفى على الأبعاد^(١)، والإعلان يحصل بأمور كثيرة منها البيئة فالأمر للوجوب، ومنها الإظهار كضرب الدف، والاشتغال بالكلام والتحديث فيه، وهذه تكفي فيها للإباحة.

٢. حديث عائشة رضي الله عنها السابق^(٢).

وجه الدلالة: وظاهر الأمر الوجوب ولعله لا قائل به فيكون مسنوناً^(٣)؛ لأن ذلك أقل ما يفيد الأمر في قوله: «أعلنوا»^(٤).

أجيب عنه بجوابين:

- الأول: أن الحديث بزيادة: «واضربوا عليه بالدفوف» سنده ضعيف^(٥).
- الثاني: أن الأمر للإباحة؛ لأن الأصل في الدف التحريم؛ فهو من جملة اللّهو المحذور^(٦).

، في كتاب النكاح باب ما جاء في نكاح السر. حديث "629" "201/1"، والإمام أحمد في المسند "418/3"، "259/4"، واللفظ له.

والحديث حسنه الترمذي في السنن "398/3"، وقال ابن القيسراني: «رواه أبو بلج يحيى ابن أبي سليم: عن محمد بن حاطب. ومحمد هذا قال البخاري: فيه نظر». ذخرة الحفاظ "1651/3". وقال أيضاً: «فيه يحيى بن أبي سليم تكلم فيه ابن حبان». معرفة التذكرة

"170/1"

(١) ينظر: تحفة الأجوزي "177/4".

(٢) سبق ذكره وتخريجه "ص247".

(٣) ينظر: سبل السلام "117/3".

(٤) ينظر: نيل الأوطار "188/6".

(٥) ينظر في تضعيفه: فتح الباري "226/9"، العلل المتناهية "627/2"، نيل الأوطار

"187/6".

(٦) ينظر: كف الرعاع "ص92".

3. عن ابن عباس رضي الله عنه قال: أنكحت عائشة ذات قرابة لها من الأنصار فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «أهديتم الفتاة؟» قالوا: نعم. قال: «أرسلتم معها من يغني؟» قالت: لا. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الأنصار قومٌ فيهم غزلٌ فلو بعثتم معها من يقول: أتيناكم أتيناكم فحيانا وحياكم»^(١).

ويجاب عنه بجوابين:

الأول: أن إسناد الحديث مختلف فيه^(٢).

الثاني: أنه لا دلالة فيه على ضرب الدف، بل غاية ما فيه ذكر هذه الأبيات^(٣).

4. أنه يندب للنكاح ليشتهر ويعرف^(٤).

ويجاب عنه: بأن اشتهاه يحصل بأمور عدة، وليس بضرب الدف فقط.

(١) أخرجه ابن ماجه في السنن، في كتاب النكاح "21" باب الغناء والدف. حديث "1879" "612/1"، واللفظ له، والنسائي في السنن الكبرى، في كتاب النكاح، "87" باب اللهو والغناء عند العرس. حديث "5565" "332/3"، والإمام أحمد في المسند "391/3"، "77/4".

قال الأصبهاني عن الحديث برواية ابن ماجه: «صحيح». أحاديث أبي الزبير "55/1". وقال الكناي: «هذا إسناد رجاله ثقات إلا أن الأجلح مختلف فيه...» وأصله في صحيح البخاري من حديث ابن عباس بغير هذا السياق وله شاهد من حديث جابر رواه النسائي في الكبرى ورواه البيهقي في سننه الكبرى من حديث جابر عن عائشة. «مصابح الزجاجة» 107/2. وقال عنه العيني برواية ابن ماجه: «هذا حديث ضعيف، وقال أحمد: حديث منكر». عمدة القاري 136/20.

(٢) ينظر: حاشية رقم "2" في الصفحة نفسها، كنز العمال "92/15".

(٣) وقد روى أبو حسن: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكره نكاح السر حتى يضرب بدف ويقال: أتيناكم أتيناكم فحيونا نخيكم» أخرجه الإمام أحمد في المسند "77/4".

قال الهيثمي: «رواه ابن أحمد وفيه حسين بن عبدالله بن ضميره وهو متروك». مجمع الزوائد "288/4-289". وقال المناوي بعد أن نقل كلام الهيثمي في رواية ابن أحمد للحديث لا أحمد: «والأمر بخلافه بل خرج أحمد نفسه قال الهيثمي وفيه حسين بن عبدالله بن ضميرة وهو متروك ورواه البيهقي أيضا من حديث ابن عبدالله عن أبيه عن جده عن علي مرفوعا قال الذهبي في المذهب حسين ضعيف». فيض القدير "241/5".

وقال أيضاً: «إسناده ضعيف». التيسير بشرح الجامع الصغير "282/2".

(٤) ينظر: المغني "63/7".

القول الثالث: يكره ضرب الدُّفِّ في العرس. وهو قول عند المالكية^(١).

أدلة هذا القول:

1. عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «... كلُّ ما يلهو به الرجلُ المسلمُ باطلٌ إلا رميه بقوسه وتأديبه فرسه وملاعبته أهله فإنهن من الحق»^(٢).

وجه الدلالة: أن ضرب الدُّفِّ من اللُّهو، وقد وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم اللُّهو بالبطلان ما عدا الثلاث المذكورة في الحديث.

قال ابن العربي: «ولا يريد به أنه حرام، بل أنه عار من الثواب، وأنه للدنيا محضاً لا تعلق له بالآخرة»^(٣).

2. أن الدُّفَّ يدخل تحت عموم المعازف المحرمة فيكره^(٤)، حيث وردت الأحاديث المرخصة به في العرس فنقلته من التحريم الوارد في المعازف إلى الكراهة.

يجاب عنه: بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر، ورخص به^(٥)، وهو صلى الله عليه وسلم لا يأمر بمكروه.

الترجيح:

(١) ينظر: مواهب الجليل "8/4"، حاشية الدسوقي "18/4".

(٢) أخرجه أبو داود في السنن، في كتاب الجهاد، باب في الرمي. حديث "2513" "13/3"، والترمذي في السنن، في كتاب فضائل الجهاد، باب ما جاء في فضل الرمي في سبيل الله. حديث "1637" "174/4"، واللفظ له، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى،

قال عنه الترمذي: «وهذا حديث حسن صحيح». سنن الترمذي "174/4". في كتاب عشرة النساء، باب ملاعبة الرجل زوجته. حديث "8940" "303/5"، والإمام أحمد في المسند "148/4".

(٣) نقله عنه المناوي في فيض القدير "402/5". ولم أجده في أحكام القرآن

(٤) ينظر: مواهب الجليل "8/4".

(٥) وإن كانت الأحاديث لا تخلو من مقال إلا أن بعضها يعضد بعضاً فتتقوى بحيث يستفاد منها الترخيص بضرب الدُّفِّ في العرس.

بالنظر في الأحاديث الواردة في ضرب الـ دَفِّ في العرس يتبين أنها لا تخلو من مقال إلا أن بعضها يعضد بعضاً فتدل على شرعية ضرب الدَفِّ في العرس، ولا تتقوى هذه الأحاديث بحيث يستفاد منها الندب، فيبقى الحكم على الإباحة -والله أعلم-.

ومما يرجح الإباحة ما ورد عن السائب بن يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قيل له: يا رسول الله أترخص للناس في هذا؟ قال: «نعم إنه نكاح لا سفاح أشيدوا بالنكاح»^(١).

وما ورد كذلك عن عامر بن سعد البجلي قال: دخلت على قرظة بن كعب وأبي مسعود وذكر ثالثاً وجوارٍ يضربن بالدَفِّ، ويغنين فقالوا: «قد رخص لنا في العرسان»^(٢).

فورود لفظ: «أترخص» في الحديث، ولفظ: «رخص» في الأثر يدل على الإباحة؛ إذ الرخصة ما جاز فعله لعذر مع قيام السبب المحرم لولا العذر، كما سبق^(٣).

المطلب الثاني

زمن ضرب الدَفِّ في العرس

تباينت عبارات فقهاء المذاهب في تحديد زمن ضرب الدَفِّ في العرس، وبالنظر إليها نجد أنها لا تخرج عن ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الدَفِّ يضرب في وليمة العرس. وهذا الذي نص عليه فقهاء المالكية^(٤).

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير "152/7".

(٢) سبق تخريجه "ص236".

(٣) "ص237".

(٤) ينظر: شرح الخرشي على مختصر خليل "168/3"، الفواكه الدواني "5/2"، القوانين الفقهية "131/1".

وقد اختلفت المالكية في وقت الولاية، قال في حاشية الدسوقي "337/2": «المشهور وهو قول مالك أرى أن يؤم بعد البناء وقيل قبل البناء أفضل وكلام مالك يحتمل أن يكون قاله لمن فاتته قبل البناء لأن الولاية لإشهار النكاح وإشهاره قبل البناء أفضل...» قال البدر الذي يظهر من كلام ابن عرفة أن غايتها للسابع بعد البناء».

وجهة هذا القول: إن المقصود من ضرب الدُّفّ الفشو، وإعلان النكاح، والفشو إنما يكون بالوليمة^(١).

القول الثاني: أن الدُّفّ يضرب عند عقد الإملاك ويوم دخول الزوج بزواجه. وبه قال أصبغ من المالكية^(٢)، وابن الصلاح من الشافعية^(٣)، والإمام أحمد^(٤).

وجهة هذا القول: إن إعلان النكاح المقصود بضرب الدُّفّ يجمع الملاك والدخول، فيعلن بهما، ولا يستخفى بهما^(٥).

القول الثالث: أن الدُّفّ يضرب في الوليمة وعند عقد الإملاك ويوم دخول الزوج بزواجه. وبه قال العيني من الحنفية^(٦)، والبعوي من الشافعية^(٧).

وجهة هذا القول: إن المقصود بضرب الدُّفّ إظهار السرور، وهذه المواطن سبب لإظهار السرور^(٨).

الترجيح:

بالتأمل في الأقوال يظهر -والله أعلم- أن أوجهها القول بأن ضرب الدُّفّ يشرع في يوم الدخول؛ وذلك لما يأتي:

١. أن المقصود من ضرب الدُّفّ للعرس إعلان النكاح، وإنما يكون الإعلان عند الدخول ليشتهر فيعلم أنه نكاح لا سفاح.

(١) ينظر: شرح الخرشي على مختصر خليل "168/3"، الفواكه الدواني "5/2".

(٢) ينظر: مواهب الجليل "8/4".

(٣) ينظر: فتاوى ابن الصلاح "667/2".

(٤) ينظر: الفروع "237/5"، الإنصاف "342/8"، كشف القناع "22/5"، مطالب أولي النهى "252/5".

(٥) ينظر: مواهب الجليل "8/4".

(٦) ينظر: عمدة القارئ "135/20".

(٧) نسبه إليه الهيثمي في كف الرعا "ص97"، والشربيني في مغني المحتاج "429/4"، ولم أجد كتاب الفتاوى للبعوي المذكور فيه هذا القول.

(٨) ينظر: مغني المحتاج "429/4".

٢. أن عادة الناس جرت بعدم إشهار عقد الإملاك؛ فهو وإن كان نكاحاً في الشرع تترتب عليه آثار النكاح؛ من عدة وإحداد ونحوه، إلا أنه لم يتم على أثره انتقال الزوجة لبيت زوجها.

٣. أن القول بأن المقصود من ضرب الدف إظهار السرور دعوى تفتقر إلى دليل.

٤. أن الحديث والأثر يعضد القول بأن مشروعية ضرب الدف إنما تكون في يوم الدخول، فقد ورد عن الرُّبِيع بنتُ معوذٍ، قالت: جاء النبي صلى الله عليه وسلم فدخل حين بني علي فجلس على فراشي كمجلسك مني، فجعلت جويرات لنا يضرين بالدف، ويندبن من قتل من آبائي يوم بدرٍ، إذ قالت إحداهن وفيما نبي يعلم ما في غدٍ. فقال: «دعي هذه وقولي بالذي كنت تقولين»^(١).

فقد قالت: «حين بني علي» وإنما البناء الدخول بالزوجة.

وعن عائشة أنها زفت امرأةً إلى رجلٍ من الأنصارٍ فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم: «يا عائشة ما كان معكم لهو؟ فإن الأنصار يعجبهم اللهو»^(٢).

فقد بين الحديث أن مشروعية اللهو ومنه ضرب الدف إنما يكون وقت زفاف المرأة؛ أي إهداؤها لزوجها ودخوله بها.

وهذا القول لا ينافي القول بمشروعية ضرب الدف عند الوليمة إن وافقت الوليمة يوم الدخول وهذا الذي دل عليه الأثر الوارد عن عامر بن سعد البجلي قال: دخلت على قرظة بن كعب وأبي مسعود وذكر ثالثاً وجوار يضرين بالدف، ويغنين فقالوا: «قد رخص لنا في العرس»^(٣).

فدخوله عليهما كما يتضح من سياق الأثر أنه كان في وليمة العرس.



(١) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب النكاح "49" باب ضرب الدف في النكاح والوليمة. حديث "4852" 1976/5.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب النكاح "63" باب النسوة اللاتي يهدين المرأة إلى زوجها. حديث "4867" 1980/5.

(٣) سبق تحريجه "ص236".

المبحث الثاني

ضرب الدف لقدم الغائب

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حكم ضرب الدف لقدم الغائب .

المطلب الثاني: ضابط الغائب الذي يضرب لقدمه الدف.

المطلب الأول

حكم ضرب الدف لقدم الغائب

اختلف أهل العلم في حكم الدف لقدم الغائب، ومحل الخلاف إذا لم يضر به لنحو قدم عالم أو سلطان ^(١) .

وخلافهم في هذا على أقوال أربعة:

القول الأول: يباح ضرب الدف عند قدم الغائب. وبه قال الحنفية ^(٢)، وهو قول عند المالكية ^(٣)، والأصح عند الشافعية ^(٤).

دلة هذا القول:

1. عن بريدة قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض مغازيه، فلما انرف جاءت جارية سوداء، فقالت: يا رسول الله، إني كنت نذرتُ إن ردك الله صالحاً أن أضرب بين يديك بالدف وأتغنى. فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن كنتِ نذرتِ فاضربي وإلا فلا» ^(٥).

(١) نقله الشربيني في مغني المحتاج (٤/٢٩٤)، والرملي في نهاية المحتاج (٨/٢٩٧) عن البلقيني.

(٢) ينظر البحر الرائق (٧/٨٨)، حاشية ابن عابدين (٥/٤٨٢)، قرّة عيون الأخيار (٧/١٥٤).

(٣) ينظر: مواهب الجليل (٤/٧)، حاشية العدوي على الكفاية (٢/٥٩٧)، حاشية العدوي على شرح الخرشي (٣/٣٠٤)، بلغة السالك (٢/٣٢٦).

(٤) ينظر: فتح الوهاب (٢/٣٨٤)، أسنى المطالب (٤/٣٤٥)، مغني المحتاج (٤/٤٢٩)، حاشية بيجرمي على المنهج (٤/٥٠٦).

(٥) أخرجه أبو داود في السنن، في كتاب الأيمان والنذور، باب ما يؤمر به من الوفاء بالنذر. حديث "3312" "237/3"، والترمذي في السنن، في كتاب المناقب "17" باب في مناقب عمر بن الخطاب. حديث "3699" "620/5"، واللفظ

وجه الدلالة: أنه صلى الله عليه وسلم إنما أذن لها في الضرب لأنه أمر مباح.

أجيب عنه: أن هذا الحديث واقعة عين لا عموم لها، وقياس الفرع بقدم غائب مهما كان شأنه على النبي صلى الله عليه وسلم قياس مع الفارق^(١)، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: «إن كنتِ نذرتِ فاضربي وإلا فلا». ففي هذا دلالة ظاهرة على أن ضرب الدف لا يجوز إلا بالنذر ونحوه^(٢).

يردّ عليه: بأن الأصل في التشريع العموم^(٣)، إلا إن ورد دليل يخص النبي صلى الله عليه وسلم ولا دليل هنا.

أما قوله صلى الله عليه وسلم: «إن كنتِ نذرتِ فاضربي وإلا فلا». فهذا لإعراضه عن اللهو وإن كان مباحاً، كما أعرض عنه في أيام العيد حين دخل أبوبكرٍ على عائشة رضي الله عنها وعندها جاريتان في أيام منى تدفغان وتضربان، والنبي صلى الله عليه وسلم متغشٍ بثوبه^(٤).

2. أنه قد يراد بضرب الدف هنا إظهار السرور؛ فيباح قياساً على العرس^(٥).

يجاب عنه بجوابين:

له، والبيهقي في السنن الكبرى، في كتاب النذر، باب ما يوفى به من نذر ما يكون مباحاً وإن لم يكن طاعة "77/10"، وابن حبان في صحيحه، في كتاب النذور، باب ذكر الخبر الدال على إباحة قضاء الناذر نذره إذا لم يكن بمحرم عليه. حديث "4386" "231/10"، والإمام أحمد في المسند "353/5، 356". قال عنه الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب». سنن الترمذي "621/5". وقال ابن الملقن عن الحديث برواية أبي داود: «رجال إسناده ثقات». البدر المنير "647/9". وقال عنه الزيلعي برواية الترمذي: «قال ابن القطان في كتابه: وعندني أنه ضعيف لضعف علي بن حسين بن واقد. قال أبو حاتم: ضعيف. وقال العقيقي: كان مرجئاً. ولكن قد رواه غيره كما رواه ابن أبي شيبة حدثنا زيد بن الحباب عن حسين بن واقد به "... وهذا حديث صحيح». نصب الرأية "300/3".

(١) ينظر: تحريم آلات الطرب ص124.

(٢) ينظر: مرقاة المفاتيح "195/11"، تحفة الأحوذى "122/10".

(٣) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام للأمامي "261/2".

(٤) سبق تحريجه ص237.

(٥) ينظر: مغني المحتاج "429/4".

الأول: أن هذا الدليل مبني على إباحة ضرب الدُّفِّ لإظهار السرور، وذلك مختلف في حكمه، فيكون الاستدلال هنا بمحل نزاع فيبطل.

الثاني: أن القياس باطل؛ إذ الأصل المقيس عليه؛ وهو ضرب الدُّفِّ في العرس، مختلف في حكمه.

القول الثاني: يندب ضرب الدُّفِّ عند قدوم الغائب. وبه قال الحنابلة^(١).

أدلة هذا القول:

1. حديث بريدة رضى الله عنه السابق^(٢).

وجه الدلالة: أنه صلى الله عليه وسلم أمرها بالوفاء بنذرها، وأقل أحوال الأمر الندب.

يجاب عنه بجوابين:

الأول: أن الغالب في أمثال هذا الأمر أن يراد به الإذن دون الوجوب^(٣) أو الندب.

الثاني: أنه صلى الله عليه وسلم أمرها بالوفاء بالنذر، ولم يأمرها بضرب الدُّفِّ ابتداءً، فإن قيل بالندب هنا فهو ندب الوفاء بالنذر عامة.

2. القياس على العرس، فكما يندب ضرب الدُّفِّ في العرس، فكذلك يندب ضربه لقدم الغائب، بجامع السرور في كل منهما^(٤).

يجاب عنه بالجوابين السابقين في أدلة أصحاب القول الأول.

القول الثالث: يكره ضرب الدُّفِّ عند قدوم الغائب. وهو وجه عند الحنابلة^(٥).

دليل هذا القول:

(١) ينظر: المبدع "188/7"، الروض المربع "124/3"، غذاء الألباب "187/1"، كشف المخدرات "620/2".

(٢) سبق ذكره وتخرجه في الصفحة السابقة.

(٣) ينظر: مرقاة المفاتيح "546/6".

(٤) ينظر: دليل الطالب "ص249"، شرح منتهى الإرادات "39/3"، كشف القناع

"183/5"، مطالب أولي النهى "253/5".

(٥) ينظر: المغني "174/10"، الإنصاف "342/8".

عن ابن سيرين أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان إذا سمع صوتاً أو دفاً قال: ما هذا؟
فإن قالوا: عرس أو ختان، صمت^(١).

يجاب عنه بجوابين:

الأول: أن هذا الأثر منقطع؛ لأن ابن سيرين لم يدرك عمر^(٢).

الثاني: أنه معارض بالحديث السابق في أمره صلى الله عليه وسلم للمرأة أن توفي بنذرهما،
ولو كان ضرب الدفّ لقدمه صلى الله عليه وسلم مكروهاً لم يأمرها به، وإن كان مندوراً.
وإذا تعارض المرفوع والموقوف قدم المرفوع.

القول الرابع: يحرم ضرب الدفّ عند قدوم الغائب. وهو المشهور عند المالكية^(٣)،
ووجهه عند الشافعية^(٤).

دليل هذا القول:

أثر عمر رضى الله عنه السابق^(٥).

يجاب عنه: بالإجابة السابقة.

الترجيح:

(١)أورده البيهقي في السنن الكبرى، في كتاب النكاح، باب ما يستحب من إظهار النكاح وإباحة الضرب بالدفّ
"290/7"، واللفظ له، وابن أبي شيبة في المصنف، كتاب النكاح "66" باب ما قالوا في اللّهُ وفي ضرب الدفّ في
العرس. أثر "16402" "495/3".

سكت عنه ابن الملّقن في البدر المنير "673/9"، وابن حجر في التلخيص الحبر "206/4".

(٢)نص على عدم إدراكه عمر رضى الله عنه ابن التركماني في الجواهر النقي "203/5"، وابن الملّقن في البدر المنير
"397/6".

(٣)ينظر: حاشية العدوي على الكفاية "597/2"، حاشية العدوي على شرح الخرشي

"304/3"، حاشية الدسوقي "19-18/4"، بلغة السالك "326/2".

(٤)ينظر: روضة الطالبين "206/8"، منهاج الطالبين وعليه حاشية قليوبي "320/4"، كف الرعاع "ص91"، مغني

المحتاج "429/4"

(٥)سبق تحرّجه في الصفحة السابقة.

الذي يترجح -والله أعلم- إباحة ضرب الدُّفِّ لِقُدُومِ الغائب؛ وذلك لدلالة حديث بريدة؛ إذ لو كان ضرب الدُّفِّ لِقُدُومِهِ صلى الله عليه وسلم مكروهاً لم يأمرها به، وإن كان مندوراً؛ إذ الوفاء بنذر المكروه مكروه.

ولو كان ضرب الدُّفِّ لِقُدُومِهِ صلى الله عليه وسلم محرماً لم يأمرها به أيضاً؛ إذ لا نذر في معصية الله.

ولم يكن ضرب الدُّفِّ هنا مندوباً وإن كان أقل أحوال الأمر الندب؛ لأن المراد بهذا الأمر الإذن فقد وقع بعد السؤال^(١).

(١) ينظر في ورود صيغة افعل بمعنى الإذن: شرح الكوكب المنير "20/3".

المطلب الثاني

ضابط الغائب الذي يضرب لقدمه الدف

ورد في حديث بريرة السابق: «خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض مغازيه، فلما انصرف جاءت جارية سوداء، فقالت: يا رسول الله، إني كنت نذرتُ إن ردك الله صالحاً أن أضرب بين يديك بالدف»^(١).

ففي قوله: «في بعض مغازيه». وفي قولها: «إن ردك الله صالحاً». دليل على أن قدوم الغائب كان من موضع يخشى منه الهلاك، لا سيما إن كان من الغزو الذي فيه تهلك الأنفس. وإلا فقد كثرت أسفاره صلى الله عليه وسلم ولم ترد أخبار بضرب الدف عند قدومه. ولا حجة في حديث ابن عائشة قال: «لما قدم صلى الله عليه وسلم المدينة جعل الناس والصبيان يقلن:

طلع البدر علينا

من ثنيات الوداع

وجب الشكر علينا

ما دعا الله داع»^(٢)

وذلك لوجوه عدة:

الأول: أن الحديث معضل^(٣).

الثاني: أنه على فرض صحته ليس فيه ذكر للدف^(٤)، ولفظ:

«هزوا غرايلكم^(٥) بارك الله فيكم»^(٦). قال عنه ابن تيمية: هذا لا يعرف^(١).

(١) سبق تخريجه "ص256".

(٢) أوردته البيهقي مسنداً في دلائل النبوة (٥٠٧/٢)، والطبري في الرياض النضرة (٤٨٠/١).

(٣) ينظر: المغني عن حمل الأسفار "571/1"، فتح الباري "262/7"، "129/8".

(٤) ينظر: المغني عن حمل الأسفار "571/1".

(٥) غرايل: جمع غريال؛ وهو الدف؛ لأنه يشبه الغريال في استدارته. "النهاية" 352/3.

(٦) لم أجده مسنداً.

الثالث: أن هذا ورد في قدومه صلى الله عليه وسلم من غزوة تبوك^(٢)، ويؤيده حديث السائب بن يزيد قال: «أذكرُ أني خرجتُ مع الصبيانِ نتلقى النبي صلى الله عليه وسلم إلى ثنيةِ الوداعِ مقدمه من غزوةِ تبوك»^(٣). وهذا صريح في أن ثنية الوداع يمر بها القادم من تبوك من جهة الشام^(٤).

قال ابن القيم: «وبعض الرواة يهم في هذا، ويقول إنما كان ذلك عند مقدمه إلى المدينة من مكة، وهو وهم ظاهر؛ لأن ثنيات الوداع إنما هي من ناحية الشام، لا يراها القادم من مكة إلى المدينة، ولا يمر بها إلا إذا توجه إلى الشام»^(٥). وإذا ثبت ذلك^(٦) فهو مؤيد للقول بأن الغائب الذي يضرب لقدمه الدُفّ القادم من موضع يخشى منه الهلاك والله أعلم.



(١) أحاديث القصاص "81/1".

(٢) ينظر: طرح التثريب "230/7"، فتح الباري "262/7".

(٣) "أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب المغازي" 77 "باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقيس. حديث" 4164 "1610/4".

(٤) ينظر: طرح التثريب "230/7".

(٥) زاد المعاد "551/3".

(٦) قال الألباني: «وسواء كان الراجح هذا أو ذاك، فأصل القصة ضعيف لا يثبت، وما بني على ضعف، فهو ضعيف». تحريم آلات الطرب "ص123".

المبحث الثالث ضرب الدف في العيد

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حكم ضرب الدف في العيد.

المطلب الثاني: زمن ضرب الدف في العيد.

المطلب الأول حكم ضرب الدف في العيد

اختلف في حكم ضرب الدف في الأعياد على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يباح ضرب الدف في العيد. وبه قال الحنفية^(١)، والمالكي^(٢)، والشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

١. عن عائشة رضي الله عنها أن أبا بكر رضي الله عنه دخل عليها وعندها جاريتان في أيام منى تدفنان وتضريان والنبي صلى الله عليه وسلم متغش بثوبه فانتهرهما أبو بكر فكشف النبي صلى الله عليه وسلم عن وجهه فقال: «دعهما يا أبا بكر فإنها أيام عيد». وتلك الأيام أيام منى^(٤).

(١) ينظر: البحر الرائق "215/8"، الفتاوى الهندية "352/5"، عمدة القاري "269/6".

(٢) ينظر: الذخيرة "426/2"، مواهب الجليل "199/2"، حاشية الدسوقي "398/1"، بلغة السالك "346/1"، منح الجليل "464/1".

(٣) ينظر: فتح الوهاب "384/2"، مغني المحتاج "429/4"، حاشية البجرمي على منهج الطلاب "506/4"، حواشي الشرواني "220/10".

(٤) سبق ترجمه "ص237".

وجه الدلالة: في قوله صلى الله عليه وسلم: «إنها أيام عيد» ما يشير إلى أن ضرب الدُفّ مباح في يوم العيد.

٢. أن العيد سبب لإظهار السرور؛ فيباح ضرب الدُفّ فيه^(١).

ويجاب عنه: بأن هذا الدليل مبني على إباحة ضرب الدُفّ لإظهار السرور، وذلك مختلف في حكمه، فيكون الاستدلال هنا بمحل نزاع فيبطل.

القول الثاني: يندب ضرب الدُفّ في العيد. وهو المذهب عند الحنابلة^(٢).

دليل هذا القول:

القياس على العرس، فكما يندب ضرب الدُفّ في العرس، فكذلك يندب ضربه للعيد، بجامع السرور في كل منهما^(٣).

يجاب عنه: بأن القياس باطل؛ إذ الأصل المقيس عليه؛ وهو ضرب الدُفّ في العرس، مختلف في حكمه.

ويستدل لهذا القول بالآتي:

١. عن عامر قال: «شهد عياض الأشعري عيداً بالأنبار فقال ما لي لا أراكم تقلسون^(٤) كما كان يقلس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم»^(٥).

(١) ينظر: فتح الوهاب "384/2"، مغني المحتاج "429/4"، حاشية البجرمي على منهج الطلاب "506/4"، حواشي الشرواني "220/10".

(٢) ينظر: التسهيل في الفقه ص158، الإنصاف "342/8"، كشاف القناع "183/5".

(٣) ينظر: الإنصاف "342/8"، كشاف القناع "183/5".

(٤) التقليل؛ الضرب بالدُفّ، وقيل: هو أن تقف الجواري والصبيان على أفواه الطريق يلعبون بالطلبل وعر ذلك، وقيل: هو اللعب. شرح سنن ابن ماجه "92/1".

(٥) أخرجه ابن ماجه في السنن، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب ما جاء في =

= التقليل يوم العيد. حديث "1302" "413/1"، واللفظ له، والبيهقي، في السنن الكبرى، في كتاب الشهادات، باب ما لا ينهى عنه من اللعب "218/10".

٢. عن قيس بن سعد قال: «ما كان شيء علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وقد رأيتُهُ إلا شيء واحد؛ فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقلس له يوم الفطر» (١).

وجه الدلالة: دل الحديثان على أن الُ دفّ في العيد كان يضرب في حياته صلى الله عليه وسلم فيندب له.

ويجاب عنه بجوابين:

الأول: أن غاية ما في الحديثين بيان ما كان يفعل في حياته صلى الله عليه وسلم ولم تنص على أنه صلى الله عليه وسلم حثّ على ذلك، ولم يقل الصحابي: إنه من السنة. الثاني: أنه قد اختلف في معنى التقليس (٢)؛ فقليل: هو ضرب الدفّ، وقيل: هو اللعب، وقيل غر ذلك.

القول الثالث: يكره ضرب الدفّ في العيد. وهو وجه عند الحنابلة (٣).

دليل هذا القول:

عن ابن سيرين أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان إذا سمع صوتاً أو دفّاً قال: ما هذا؟ فإن قالوا: عرس أو ختان. صمت (٤).

ويجاب عنه بجوابين:

الأول: أن هذا الأثر منقطع؛ لأن ابن سيرين لم يدرك عمر (٥).

(١) أخرجه ابن ماجه في السنن، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها "3" باب ما جاء في التقليل يوم العيد. حديث "1303" "413/1"، واللفظ له، والبيهقي في السنن الكبرى، في كتاب الشهادات، باب ما لا ينهى عنه من اللعب "218/10"، والإمام أحمد في المسند "422/3". قال في مصباح الزجاجة "154/1": «إسناد حديث قيس بن سعد "... صحيح رجاله ثقات.»

(٢) ينظر في معناه: شرح سنن ابن ماجه "92/1".

(٣) ينظر: المغني "174/10"، الفروع "236/5"، الإنصاف "342/8".

(٤) سبق تحريجه "ص258".

(٥) نص على عدم إدراكه عمر ابن الترمذاني في الجوهر النقي "203/5"، وابن الملقن في البدر المنير "397/6".

الثاني: أنه معارض بحديث عائشة رضى الله عنها السابق، ولو كان ضرب الدُّفّ في العيد مكروهاً لم يرض به صلى الله عليه وسلم.
وإذا تعارض المرفوع والموقوف قدم المرفوع.

الترجيح:

الذي يظهر -والله أعلم- ترجيح القول بأن ضرب الدُّفّ في العيد مباح؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة رضى الله عنها لما قال لأبي بكر رضى الله عنه: «دعهما» «علل ذلك بقوله: «فإنها أيام عيد»؛ فدل ذلك على أن العيد من أسباب إباحة ضرب الدُّفّ.

ولو كان مندوباً له لأقبل عليه النبي صلى الله عليه وسلم بوجهه ولأمر به، ولكنه صلى الله عليه وسلم تغشى بثوبه، فدل ذلك على أنه من أمور الدنيا المباحة.

قال ابن حجر: «وأما التفافه صلى الله عليه وسلم بثوبه ففيه إعراض عن ذلك؛ لكون مقامه يقتضي أن يرتفع عن الإصغاء إلى ذلك، لكن عدم إنكاره دال على تسويغ مثل ذلك على الوجه الذي أقره؛ إذ لا يقر على باطل»^(١).

(١) "فتح الباري" 443/2.

المطلب الثاني زمن ضرب الدُّفِّ في العيد

ورد في حديث عائشة رضى الله عنه السابق قوله صلى الله عليه وسلم: «فإنها أيام عيدٍ». بصيغة الجمع، ولم يقل: فإنه يوم عيد. بصيغة الإفراد.

وفسرت عائشة رضى الله عنها هذه الأيام؛ بأنها أيام منى.

قال النووي: «يعني الثلاثة بعد يوم النحر، وهي أيام التشريق»^(١).

وعليه فإن أيام التشريق داخلة في أيام العيد، وحكمه جارٍ عليها في إباحة ضرب الدُّفِّ، وغر ذلك.

هذا في عيد الأضحى، أما عيد الفطر فهو قائم بنفسه، ولم يجرِ حكمه على غره من الأيام؛ لذلك فإن إباحة ضرب الدُّفِّ تبقى خاصة فيه، دون غره من أيام الفطر والله أعلم.



(١) شرح النووي على صحيح مسلم " 184/6".

المبحث الرابع ضرب الدُّفِّ في الختان

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حكم ضرب الدُّفِّ في الختان.

المطلب الثاني: زمن ضرب الدُّفِّ في الختان.

المطلب الأول

حكم ضرب الدُّفِّ في الختان

تعددت أقوال الفقهاء في حكم ضرب الدُّفِّ في الختان على أربعة أقوال:

القول الأول: يحرم ضرب الدُّفِّ في الختان. وهو المشهور عند المالكية^(١).

ويستدل لهذا القول: بأن الدُّفَّ يدخل تحت عموم المعازف المحرمة بدليل إقرار النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر حينما قال: «مزمارُ الشيطان»^(٢).

فلم ينكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي بكر تسميته مزمار الشيطان، وأقر فعل الجاريتين؛ لأن اليوم يوم عيد، فيبقى ضرب الدُّفِّ في الختان على أصل التحريم؛ إذ لا مخصص له.

القول الثاني: يكره ضرب الدُّفِّ في الختان. وهو وجه عند الحنابلة^(٣).

ولم أجد لهذا القول متمسكاً فيما اطلعت عليه.

(١) ينظر الفواكه الدواني "313/2"، حاشية العدوي على الكفاية "597/2"، حاشية الدسوقي "19-18/4".

(٢) سبق تخريجه "ص237"، وأخرجه بهذا اللفظ البخاري في صحيحه، في كتاب فضائل الصحابة "75" باب مقدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه المدينة. حديث "3716" "1430/3"، واللفظ له، ومسلم في صحيحه، في كتاب العيدين "4" باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه. حديث "892" "608/2".

(٣) ينظر: الفروع "236/5"، الإنصاف "342/8".

ويستدل لهم بدليل القول السابق، ولعل الصارف عن التحريم إلى الكراهة الأحاديث الدالة على إباحة ضرب الدف في العرس والعيد.

القول الثالث: يباح ضرب الدف في الختان. وبه قال الحنفية ^(١)، وهو قول عند المالكية ^(٢)، وإليه ذهب الشافعية ^(٣)، وقول عند الحنابلة ^(٤).

أدلة هذا القول:

١. عن ابن سيرين أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان إذا سمع صوتاً أو دفاً قال: ما هذا؟ فإن قالوا: عرس أو ختان. صمت ^(٥).

يجاب عنه: بانقطاع هذا الأثر كما سبق ^(٦).

٢. القياس على العرس، فكما يباح ضرب الدف في العرس، فكذلك يباح ضربه للختان، بجامع السرور في كل منهما ^(٧).

يجاب عنه بجوابين:

الأول: أن هذا الدليل مبني على إباحة ضرب الدف لإظهار السرور، وذلك مختلف في حكمه، فيكون الاستدلال هنا بمحل نزاع فيبطل.

الثاني: أن القياس باطل؛ إذ الأصل المقيس عليه؛ وهو ضرب الدف في العرس، مختلف في حكمه.

(١) ينظر: البحر الرائق "88/7"، حاشية ابن عابدين "482/5"، قرّة عيون الأخيار "154/7".

(٢) ينظر: مواهب الجليل "7/4"، الفواكه الدواني "313/2"، حاشية العدوي على الكفاية

"597/2"، حاشية الدسوقي "18/4".

(٣) ينظر: شرح السنة "49/9"، فتح الوهاب "384/2"، مغني المحتاج "429/4"، نهاية المحتاج "297/8"، حاشية

البحراني على منهج الطلاب "506/4".

(٤) ينظر: الإنصاف "342/8".

(٥) سبق تحريجه "ص258".

(٦) ينظر: "ص258".

(٧) ينظر: فتح الوهاب "384/2"، نهاية المحتاج "297/8".

القول الرابع: يندب ضرب الدُّفِّ في الخُتَان. وهو المذهب عند الحنابلة^(١).

دليل هذا القول: القياس على العرس، فكما يندب ضرب الدُّفِّ في العرس، فكذلك يندب ضربه لقدم الغائب، بجامع السرور في كل منهما^(٢).

يجاب عنه: بالجوابين السابقين في أدلة أصحاب القول الثالث.

الترجيح:

بالنظر في الأقوال وأدلتها يظهر -والله أعلم- أن القول القائل بالتحريم هو الراجح؛ وذلك لما يأتي:

١. دلالة قوله صلى الله عليه وسلم: «دعهما يا أبا بكرٍ فإنها أيامٌ عيدٍ»^(٣).

وقد سبق قول ابن رجب: «وفي الحديث ما يدل على تحريمه في غير أيام العيد؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم علل بأنها أيام عيد، فدل على أن المقتضي

للمنع قائم، لكن عارضه معارض وهو الفرح والسرور العارض بأيام العيد. وقد أقر أبا بكر على تسمية الدُّفِّ مزموور الشيطان، وهذا يدل على وجود المقتضي للتحريم لولا وجود المانع»^(٤).

٢. أنه لم يرد في إباحته حديث أو أثر صحيح يستند إليه.

(١) ينظر: المبدع "188/7"، الإنصاف "342/8"، كشف القناع "183/5"، مطالب أولي النهى "253/5"، غذاء الألباب "187/1".

(٢) ينظر: المبدع "188/7"، الإنصاف "342/8"، دليل الطالب "ص249"، كشف القناع "183/5".

(٣) سبق تحريمه "ص237".

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن رجب "433/8".

المطلب الثاني زمن ضرب الدفّ في الختان

نص القائلون بالإباحة على أن المرجع في زمن ضرب الدفّ في الختان العرف، قالوا:
ويحتمل أنه يفعل من حين الأخذ في أسباب الختان القريبة منه ^(١).



(١) ينظر: كف الرعاع "ص 97".

المبحث الخامس

حكم ضرب الدف في الأفراح عامة

خلاف العلماء في حكم ضرب الدف في أيام الفرح والسرور على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يحرم ضرب الدف في أيام الفرح والسرور. وهو المشهور عند المالكية^(١)، وقول عند الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

١. حديث بريدة السابق، وفيه: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض مغازيه، فلما انصرف جاءت جارية سوداء، فقالت: يا رسول الله، إني كنت نذرت إن ردك الله صالحاً أن أضرب بين يديك بالدف وأتغنى . فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن كنت نذرت فاضربي وإلا فلا»^(٣). وجه الدلالة: قوله: «وإلا فلا» فيه دلالة ظاهرة على أن ضرب الدف لا يجوز، إلا بما ورد فيه الإذن من الشارع؛ كضربه في إعلان النكاح^(٤).
٢. عن علي رضي الله عنه أنه قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ضرب الدف، ولعب الصنج^(٥)، وصوت الزمارة»^(٦). أجب عنه: بأن الحديث ضعيف^(١).

(١) ينظر: الفواكه الدواني "313/2"، حاشية العدوي على الكفاية "597/2"، حاشية الدسوقي "339/2"، بلغة السالك "326/2".

(٢) ينظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي "297/13"، نهاية المحتاج "297/8"، حواشي الشرواني "220/10".
(٣) سبق ترجمته "ص256".

(٤) ينظر: مرقاة المفاتيح "195/11"، تحفة الأحوذى "122/10".

(٥) الصنج: ما يتخذ من صفر مدوراً يضرب أحدهما بالآخر، ويقال لما يجعل في إطار الدف من الهنات المدورة صنوج أيضاً.
المغرب في ترتيب المعرب "ص273".

(٦) أخرجه السيوطي في الفتح الكبير "270/3"، وأورده الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد "300/13".

٣. عن ابن عباس رضى الله عنه قال: «الدُّفُّ حرام، والمعازف حرام، والكوبة حرام، والمزمار حرام» (٢).

٤. عن إبراهيم النخعي، قال: «كان أصحاب عبد الله (٣) يستقبلون الجوّاري في الأزقة معهن الدفوف فيشقونها» (٤).

أجيب عنه: لعل المراد بذلك دفوف الأعاجم المصلصلة (٥)، أو المطربة (٦).

يردّ عليه: بأن الأصل أن لفظ الدفوف يصدق على غر المصلصلة، وحمله عليها يحتاج لدليل، ولا دليل هنا.

القول الثاني: يكره ضرب الدُّفِّ في أيام الفرح والسرور. وهو وجه عند الحنابلة (٧).

أدلة هذا القول:

عن عمر رضى الله عنه أنه كان إذا سمع صوت الدُّفِّ بعث فنظر فإن كان في وليمة سكّت وإن كان في غره عمد بالدرة (٨).

(١) قال ابن القيسراني: «وهو حديثٌ رواه عبد الله بن ميمون عن مطر بن سالم. قال: قال علي بن أبي طالب وهو عبد الله القداح، واهي الحديث، ورواه عبد الله بن عياش، وإسماعيل في غر الشاميين ضعيف، ومطرٌ هذا، شبيهٌ المجهول». السماع لابن القيسراني "ص 82". وقال المناوي: «إسناده ضعيف». التيسير بشرح الجامع الصغير "474/2". وقال الألباني:

«ضعيف جداً. أخرجه الخطيب في التاريخ...» عن إسماعيل بن عياش عن عبد الله بن ميمون عن مطر بن أبي سالم قال: قال علي بن أبي طالب... فذكره مرفوعاً. قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ مطر هذا مجهول، كما في "الميزان". وعبد الله بن ميمون؛ الظاهر أنه داود القداح المخزومي المكي؛ قال الحافظ: «منكر الحديث متروك». وإسماعيل بن عياش ضعيف في غر الشاميين، وهذا منه». سلسلة الأحاديث الضعيفة "277/10".

(٢) سبق تخريجه "ص 238".

(٣) أي؛ عبد الله بن مسعود رضى الله عنه

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، في كتاب الأدب "177" باب من كره الدُّفَّ "317/5". صحح إسناده ابن حزم. المحلى "63/9".

(٥) المصلصلة: الصلصلة صوت الحديد إذا حرك. النهاية "46/3".

(٦) ينظر: فتح الباري لابن رجب "437/8".

(٧) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل "525/4"، المبدع "229/10"، الإنصاف "342/8".

(٨) لم أجده بهذا اللفظ، وسبق تخريجه "ص 256" بلفظ: «كان إذا سمع صوتاً أو دفاً قال: ما هذا؟ فإن قالوا: عرس أو

ختان. صمت.»

يجاب عنه بجوابين:

الأول: أن الأثر منقطع كما سبق^(١).

الثاني: أنه على فرض صحته يفيد التحريم، إذ إن عمر رضى الله عنه لن يعاقب إلا على محرم.

القول الثالث: يباح ضرب الدُّفّ في أيام الفرح والسرور. وبه قال الحنفية^(٢)، وهو قول عند المالكية^(٣) والأصح عند الشافعية^(٤)، ووجه عند الحنابلة^(٥).

أدلة هذا القول:

١. حديث بريدة السابق^(٦).

وجه الدلالة: إذنه صلى الله عليه وسلم للمرأة في الضرب بالدُّفّ إظهاراً للفرح بعودته صلى الله عليه وسلم سالماً، يدل على أن ما فعلته ليس بمعصية في مثل ذلك الموطن، بل هو على أصل الإباحة.

أجيب عنه: بأنه ورد في آخر الحديث: ثم دخل عمرُ فألقَت الدف. وفيه: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الشيطان ليخافُ منك يا عمرُ»^(٧). فلو كان ذلك مما يباح في الأفراح على الإطلاق لما نسبته صلى الله عليه وسلم إلى الشيطان^(٨).

(١) ينظر: "ص258".

(٢) ينظر: فتح القدير (١٠/٧)، البحر الرائق (٨٨/٧)، حاشية ابن عابدين (٤٨٢/٥)، قرة عيون الأخيار (١٥٤/٧).

(٣) ينظر: الفواكه الدواني "313/2"، حاشية العدوي على الكفاية "597/2"، حاشية الدسوقي "339/2"، بلغة السالك "326/2".

(٤) ينظر: منهاج الطالبين "152/1"، أسنى المطالب "345/4"، مغني المحتاج "429/4"، حاشية البجيرمي على منهج الطلاب "506/4".

(٥) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل "525/4"، المبدع "229/10"، الإنصاف "342/8".

(٦) سبق ذكره وتخريجه "ص256".

(٧) سبق تخريجه "ص256"، وأخرجه بهذه الزيادة الترمذي.

(٨) ينظر: فتح الباري لابن حجر "588/11".

٢. القياس على النكاح؛ فكما يباح الدفّ في النكاح، فيباح في غره من أيام الفرح، بجامع إظهار السرور في كل منهما^(١).

يجاب عنه: بأن هذا الدليل مبني على أن إباحة ضرب الدفّ لإظهار السرور، وذلك مختلف في حكمه، فيكون الاستدلال هنا بمحل نزاع فيبطل.
الترجيح:

بالنظر في الأقوال وأدلتها يظهر -والله أعلم- رجحان القول بالتحريم؛ وذلك للآتي:

١. أن ضرب الدفّ من الرخصة، بدليل أثر عامر بن سعد البجلي قال: دخلت على قرظة بن كعب وأبي مسعود وذكر ثالثاً وجوار يضربن بالدفّ، ويغنين فقالوا: «قد رخص لنا في العرسان»^(٢).

والرخصة فيه عند العرس تدل على النهي عنه في غير العرس، إلا ما ورد دليل آخر بتخصيصه؛ كالعيد، ولا يلزم من إباحته في بعض الأحوال إباحته في كل حال.

٢. أن الدفّ ليس من الأشياء المباحة فيبقى على الأصل، وإنما هو من جملة المعازف المحرمة، وأبيح استثناءً من الأصل، كما سبق^(٣).

وإذا ثبت أنه أبيع استثناءً من الأصل؛ فإن ما ورد على خلاف الأصل لا يقاس عليه غيره^(٤). فلا يمكن إذاً قياس غير ما ورد النص بإباحة ضرب الدفّ فيه من أيام السرور على ما ورد به النص كالعرس والعيد.

٣. قوله صلى الله عليه وسلم: «فإنها أيام عيدٍ». يفيد أن العيد علة إباحة الضرب بالدفّ، والحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً؛ فإذا انتفت العلة ولم يكن يوم عيد لم يباح الدفّ -والله أعلم-^(٥).

(١) ينظر: مغني المحتاج "429/4"، كشف القناع "183/5".

(٢) سبق تخريجه "ص236".

(٣) "ص238-239".

(٤) تنظر القاعدة في: نهاية السؤل "ص357"، البحر المحيط في أصول الفقه "120/7".

(٥) ينظر: تحريم آلات الطرب "ص112".

قال ابن حجر: «والأصل التنزه عن اللعب واللّهو، فيقتزى على ما ورد فيه النص وقتاً وكيفية؛ تقيلاً لمخالفة الأصل»^(١).



(١) فتح الباري "443/2".

المبحث السادس

حكم ضرب الدف في الغزاة

ضرب الدف في الغزاة مسألة مختلف فيها على قولين:

القول الأول: يباح ضرب الدف في الغزاة، وهذا هو ظاهر قول الحنفية ^(١)، والمالكية ^(٢)، والشافعية ^(٣)، والحنابلة ^(٤)، حيث قالوا جميعاً بإباحة ضرب الطبل في الغزاة، والدف مثله أو أولى منه؛ فقد أبيح في مواضع لم يبح فيها الطبل.

واستدلوا بالآتي:

١. أنه ليس من باب العبث فيحرم، ولكن فيه تنهيضاً للنفوس ^(٥).
٢. أن المقصود منه التهويل، وإرهاب العدو، فقد أرسل الله الرياح والرعود قبل الغيث، والنفخ في الصور قبل البعث، فكذلك هنا ^(٦).

القول الثاني: يستحب ضرب الدف في الغزاة، وهذا هو ظاهر قول، حيث قال باستحباب ضرب الطبل في الغزاة، والدف مثله أو أولى منه؛ فقد أبيح في مواضع لم يبح فيها الطبل.

(١) ينظر: العناية شرح الهداية "371/5"، عمدة القاري "29/13"، درر الحكم "251/7"، مجمع الأنهر "98/4"، حاشية ابن عابدين "55/6".

(٢) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي "526/3"، كشف القناع "ص82"، مواهب الجليل "7/4".

(٣) ينظر: الحاوي الكبير "238/8"، "192/17"، منهاج الطالبين "90/1"، روضة الطالبين "121/6"، أسنى المطالب "46/3"، مغني المحتاج "46/3"، نهاية المحتاج "53/6"، حاشية البجيرمي على منهج الطلاب "311/3".

(٤) ينظر: الفروع "237/5"، المبدع "188/7"، الإنصاف "343/8"، غذاء الألباب

"116/1"، كشف المخدرات "620/2".

(٥) ينظر: الفروع "237/5"، المبدع "188/7"، غذاء الألباب "116/1".

(٦) ينظر: مغني المحتاج "46/3"، نهاية المحتاج "53/6"، حاشية البجيرمي على منهج الطلاب "311/3"، الفروع "237/5"، المبدع "188/7"، غذاء الألباب "116/1".

واستدل بالآتي:

أن فيه تنهيز طباع الأولياء، وكشف صدور الأعداء^(١).

الترجيح :

الذي يظهر -والله أعلم- رجحان القول الأول؛ إذ ما علل به ابن عقيل لا ينتهز ليفيد الاستحباب، بل أقصى ما يفيد الإباحة.



(١) ينظر : المرجع نفسه

المبحث السابع حكم ضرب الدف لإعلام القافلة

يباح ضرب الدف لإعلام القافلة بالنزول والارتحال وهذا هو ظاهر قول الحنفية ^(١)، والشافعية ^(٢)، والحنابلة ^(٣)، حيث قالوا جميعاً بإباحة ضرب الطبل لإعلام القافلة، والدف مثله أو أولى منه؛ فقد أبيح في مواضع لم يبح فيها الطبل. وعللوا ذلك:

بأنه لا يقصد به اللهو أو العبث، وإنما المقصود به الإعلام بنزول القافلة ورحيلها ^(٤).



(١) ينظر: تبين الحقائق "125/5"، الفتاوى الهندية "450/4"، مجمع الأثر "533/3"، تنقيح الفتاوى الحامدية "499/5"، حاشية ابن عابدين "55/6".

(٢) ينظر: منهاج الطالبين "90/1"، تحفة المحتاج "20/7"، نهاية المحتاج "53/6"، حاشية البجيرمي على منهج الطلاب "311/3".

(٣) ينظر: كشف القناع "371/4"، شرح منتهى الإرادات "475/2"، مطالب أولي النهى "495/4".

(٤) ينظر: تحفة المحتاج "20/7"، نهاية المحتاج "53/6"، حاشية البجيرمي على منهج الطلاب "311/3"، كشف القناع "371/4"، شرح منتهى الإرادات "475/2"، مطالب أولي النهى "495/4".

المبحث الثامن حكم ضرب الدُّفِّ للرجال

سبق بيان حكم ضرب الدُّفِّ في مناسبات عدة، وعلى القول بمشروعية ضرب الدُّفِّ في هذه المناسبات فقد تباينت أقوال العلماء في حكم ضربه للرجال على النحو الآتي:

القول الأول: يباح ضرب الدُّفِّ للرجال. وهذا المشهور عند المالكية ^(١)، وبه قال الشافعية ^(٢)، وهو ظاهر نصوص الإمام أحمد، ووجه عند الحنابلة ^(٣).

دليل هذا القول:

عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدفوف» ^(٤).

وجه الدلالة: قوله: «واضربوا» يدل على أنه لا فرق بين ضربه من امرأة أو رجل، فالخطاب للذكور ^(٥).

أجيب عنه: بأن الحديث ضعيف ^(٦).

القول الثاني: يحرم ضرب الدُّفِّ للرجال. وبه قال الحنفية ^(٧)، وإليه ذهب أصبغ من المالكية ^(٨)، وهو وجه عند الحنابلة ^(٩).

(١) ينظر: الذخيرة "452/4"، مواهب الجليل "8-7/4"، الفواكه الدواني "313/2"، حاشية الدسوقي "339/2".

(٢) ينظر: الفتاوى الفقهية الكبرى للهيتمي "356/4"، حاشية الرملي "345/4"، نهاية المحتاج "298/8".

(٣) ينظر: الفروع "237/5"، الإنصاف "342/8".

(٤) سبق تحريمه "ص247".

(٥) ينظر: فيض القدير "11/2".

(٦) ينظر: فتح الباري لابن حجر "226/9".

(٧) ينظر: البحر الرائق "88/7"، حاشية ابن عابدين "482/5"، فرة عيون الأخيار

"154/7"

(٨) ينظر: الذخيرة "452/4"، مواهب الجليل "8-7/4"، حاشية الدسوقي "339/2".

أدلة هذا القول:

١. أن الشريعة قد وردت بالرخصة للنساء بما حُرِّم على الرجال من التحلي والتزين بالحرير والذهب؛ وذلك لضعف عقولهن، فكذلك الدُّفّ (٢).

يجاب عنه: بأن القياس مع الفارق، فقد وردت الشريعة بحل الذهب والحرير للنساء، ووردت كذلك بتحريمه على الرجال، بخلاف الدُّفّ فقد وردت النصوص به عامة.

٢. أنه لم ينقل عن أحد من الرجال على عهده صلى الله عليه وسلم أنه كان يضرب بدفّ (٣).

يجاب عنه: بأنه قد نقل ضرب الدُّفّ في حضرته صلى الله عليه وسلم وعلى رأسه (٤)، وحضوره ضرب الدُّفّ يؤذن بإباحته، وإذا أبيع للرجل السماع فظاهره إباحة الضرب، فما أبيع فعله أبيع سماعه، وما حرم فعله حرم سماعه (٥).

٣. أن في ضرب الرجال بالدُّفّ تشبهاً بالنساء (٦).
يجاب عنه: بأن هذا يعود للعرف، فإن دلّ عرف البلد على أن ضرب الدُّفّ من عادة النساء، فإن في ضرب الرجل به تشبهاً، وإن لم يدل فلا تشبه.

الترجيح: الذي يظهر -والله أعلم- أن الأصل إباحة ضرب الدُّفّ للرجال، إلا إن دلّ العرف على أنه من عادة النساء وفعلهن؛ فحينئذ يحرم للتشبه بهن؛ وذلك لأن الأصل اشتراك النساء والرجال في الأحكام، إلا إن ورد دليل بتخصيص أحدهما دون الآخر، ولا دليل هنا.



(١) ينظر: المغني "174/10"، المبدع "312/8"، الإنصاف "342/8".
قال في المغني: "وأما الضرب به للرجال فمكروه على كل حال". قال الهيثمي: «وظاهر كلامه إرادة التحريم». كف الرعا ص96.

(٢) ينظر: فتح الباري لابن رجب "81/6"، نزهة الأسماع ص50.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى "565/11".

(٤) كما في حديث بريدة السابق ص258.

(٥) ينظر: حاشية العدوي على الكفاية "458/2".

(٦) ينظر: المغني "174/10"، المبدع "312/8"، الإنصاف "342/8".

الخاتمة

بعد أن تفضل علي الله عز وجل بنعمة إتمام هذا البحث، فياني أحمدته تعالى؛ إذ بحمده تتم الصالحات، وأبين النتائج التي خرجت بها من هذا البحث، وهي على النحو الآتي:

١. الدُّفّ هو المدور المغشّي بجلد من جهة واحدة لا من جهتين، ويعرف بالطائر، ويقال له أيضاً: الغربال.

ولا أوتار فيه أو جرس، ولا صلاصل أو صراصر أو جلاجل أو حلق أو صنوج؛ وهي الدوائر العراض التي تؤخذ من صفر وتوضع في خروق دائرة الدُّفّ، فيكون فيها زيادة إطراب.

٢. أن الكُوبة ليست في معنى الدُّفّ، وذلك لمخالفتها للدُّفّ في صفتها، فالكُوبة لها عنق طويل ضيق، بينما طرفاها متسعان، وقد يكون أحدهما أوسع من الآخر، وهذا من شأنه أن يجعل للكُوبة صوتاً أشد إطراباً من صوت الدُّفّ، لاسيما إن كانت الكُوبة مجلدة الوجهين.

٣. يباح ضرب الدُّفّ في العرس لورود الحديث بلفظ الترخيص.

٤. يباح ضرب الدُّفّ لقدم الغائب من موضع يخشى منه الهلاك، لاسيما إن كان من الغزو الذي فيه تهلك الأنفس، وإلا فقد كثرت أسفاره صلى الله عليه وسلم ولم ترد أخبار بضرب الدُّفّ عند قدمه.

٥. ضرب الدُّفّ مباح في العيد؛ إذ التفافه صلى الله عليه وسلم بثوبه فيه إعراض عن فعل الجاريتين اللتين كانتا تضربان بالدُّفّ في أيام العيد، وذلك دليل على أنه من أمور الدنيا المباحة، ولو كان مندوباً لأقبل عليه صلى الله عليه وسلم بوجهه، وعدم إنكاره عليهما دالاً على تسويغ مثل ذلك، ولو كان محرماً لنهاهما عن ذلك.

٦. لم يرد في ضرب الدُّفّ للختان حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أثر صحيح عن صحابي، فيبقى على أصل التحريم الدال عليه الحديث؛ حيث علل إقراره

ضرب الجاريتين بالدفّ بأنها أيام عيد، فدل على أن المقتضي للمنع من ضرب الدف قائم، لكن عارضه معارض وهو أيام العيد.

٧. يحرم ضرب الدفّ لأي مناسبة فرح غر العيد والعرس وقدم غائب من هلكة؛ لأن الحديث ورد بالرخصة في ضربه عند العرس، وهذا يدل على النهي عنه في غر العرس، إلا ما ورد دليل آخر بتخصيصه؛ كالعيد، وقدم الغائب، ولا يلزم من إباحته في بعض الأحوال إباحته في كل حال.

٨. يباح ضرب الدفّ لإعلام القافلة وفي الغزاة قياساً على إباحة ضرب الطبل فيها.

٩. أن الأصل إباحة ضرب الدفّ للرجال، إلا إن دلّ العرف على أنه من عادة النساء وفعلن؛ فحيث يحرّم للتشبه بهن؛ وذلك لأن الأصل اشتراك النساء والرجال في الأحكام، إلا إن ورد دليل بتخصيص أحدهما دون الآخر، ولا دليل.

هذا والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.



فهرس المراجع والمصادر:

١. أحاديث أبي الزبر، لأبي الشيخ عبدالله بن جعفر بن حيان الأصبهاني، تحقيق: بدر بن عبدالله البدر، مكتبة الرشيد، الرياض.
٢. أحاديث القصاص، لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد الصباغ، الطبعة الأولى 1392 هـ - 1972 م، المكتب الإسلامي، بيروت.
٣. أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبدالله ابن العربي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الفكر، لبنان.
٤. إحياء علوم الدين، لمحمد بن محمد الغزالي أبو حامد، دار المعرفة، بيروت.
٥. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، لمحمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي، تحقيق: د. عبد الملك عبدالله دهيش، الطبعة الثانية، 1414 هـ، دار خضر، بيروت.
٦. آخر المختبرات في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لمحمد بن بدر الدين ابن بلبان الدمشقي، تحقيق: محمد ناصر العجمي، الطبعة الأولى، 1416 هـ، دار البشائر الإسلامية، بروت
٧. أسنى المطالب في شرح روض الطالب، لزكريا الأنصاري، تحقيق: د. محمد محمد تامر، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2000 م، دار الكتب العلمية، بيروت.
٨. أصول السرخسي، لمحمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، دار المعرفة، بيروت.
٩. إعلام الموقعين عن رب العالمين، لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن سعد الزرعي الدمشقي، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، 1973 م، دار الجيل، بيروت.
١٠. الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الآمدي، تحقيق: د. سيد الجميلي، الطبعة الأولى، 1404 هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

١١. الاختيار لتعليل المختار، لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلبي الحنفي، تحقيق: عبداللطيف محمد عبدالرحمن، الطبعة الثالثة، 1426هـ-2005م، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٢. الآداب الشرعية والمنح المرعية، لأبي عبدالله محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعمر القيام، الطبعة الثانية، 1417هـ-1996م، مؤسسة الرسالة، بيروت، عالم الكتب.
١٣. الأشباه والنظائر، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الطبعة الأولى، 1403هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٤. الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، لمحمد الشربيني الخطيب، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، طبعة 1415هـ، دار الفكر، بيروت.
١٥. الأم، لمحمد بن إدريس الشافعي، الطبعة الثانية، 1393هـ، دار المعرفة، بيروت.
١٦. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعلي بن سليمان المرادوي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٧. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين ابن نجيم الحنفي، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت.
١٨. البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، الطبعة الأولى، 1414هـ-1994م، دار الكتبي.
١٩. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين الكاساني، الطبعة الثانية، 1982م، دار الكتاب العربي، بيروت.
٢٠. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لمحمد بن رشد القرطبي، الطبعة الثامنة، 1406هـ-1986م، دار المعرفة، بيروت.
٢١. البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثر القرشي البري ثم الدمشقي، تحقيق: علي شري، الطبعة الأولى، 1408هـ-1988م، دار إحياء التراث العربي.
٢٢. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن، تحقيق: مصطفى أبو

- الغيث وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، الطبعة الأولى، 1425هـ-2004م، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض.
٢٣. بلغة السالك لأقرب المسالك، لأحمد الصاوي، تحقيق: ضبطه وصححه: محمد عبدالسلام شاهين، الطبعة الأولى، 1415هـ-1995م، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٤. البناية شرح الهداية، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتاني الحنفي بدر الدين العيني، الطبعة الأولى، 1420هـ-2000م، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٥. البيان في مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسين يحيى بن أبي الحر بن سالم العمراني اليمني الشافعي، تحقيق: قاسم محمد النوري، الطبعة الأولى، 1421هـ-2000م، دار المنهاج، جدة.
٢٦. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، لأبي الوليد محمد ابن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق: د محمد حجي وآخرون، الطبعة الثانية، 1408هـ-1988م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
٢٧. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
٢٨. التاج والإكليل لمختار خليل، لمحمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري، الطبعة الثانية، 1398هـ، دار الفكر، بيروت.
٢٩. تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة 463هـ، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الطبعة الأولى، 1417هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٠. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، 1313هـ، دار الكتب الإسلامي، القاهرة.
٣١. تحريم آلات الطرب، لمحمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، الطبعة الثالثة، 1426هـ-2005م، مؤسسة الريان، بروت - لبنان، دار الصديق، الجليل - المملكة العربية السعودية.

٣٢. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى، لمحمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٣. تحفة الحبيب على شرح الخطيب "البجيرمي على الخطيب"، لسليمان بن محمد بن عمر البجيرمي الشافعي، الطبعة الأولى، 1417هـ-1996م، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٤. تحفة الفقهاء، لعلاء الدين السمرقندي، الطبعة الأولى، 1405هـ-1984م، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٥. تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، لعمر بن علي بن أحمد الوادياشي الأندلي، تحقيق: عبدالله ابن سعاف اللحياني، الطبعة الأولى، 1406هـ، دار حراء، مكة المكرمة.
٣٦. تحفة الملوك في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، لمحمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، تحقيق: د. عبدالله نذير أحمد، الطبعة الأولى، 1417هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
٣٧. التسهيل في الفقه، لأبي عبدالله محمد بن الشيخ علاء الدين بن علي البعلي الحنبلي، تحقيق: د. عبدالله الطيار، ود. عبدالعزيز الحجيلان، الطبعة الثانية، 1418هـ-1998م، دار العاصمة، الرياض.
٣٨. التفریع، لأبي القاسم عبيدالله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب البري، تحقيق: د. حسين الدهماني، الطبعة الأولى، 1408هـ-1978م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
٣٩. التلخيص الخبر في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تحقيق: السيد عبداللههاشم اليماني المدني، 1384هـ-1964م، دار المعرفة، بيروت.
٤٠. تنقيح الفتاوى الحامدية، لابن عابدين، محمد أمين بن عمر.
٤١. تهذيب الكمال، ليوسف بن الزكي عبدالرحمن المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، 1400هـ-1980م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٤٢. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: محمد عوض مرعب، الطبعة الأولى، 2001م، دار إحياء التراث العربى، بيروت.

٤٣. تهذيب المدونة، لأبي سعيد خلف بن أبي القاسم القرواني.
٤٤. التيسر بشرح الجامع الصغر، للإمام الحافظ زين الدين عبدالرؤوف المناوي، الطبعة الثالثة 1408هـ-1988م، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض.
٤٥. تيسر التحرير، لمحمد أمين المعروف بأمر بادشاه، دار الفكر، بيروت.
٤٦. الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القرواني، لصالح عبدالسميع الآبي الأزهرى، المكتبة الثقافية، بيروت.
٤٧. جامع الأمهات، لابن الحاجب الكردي المالكي.
٤٨. الجامع الصحيح المختار، لمحمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة، 1407هـ-1987م، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت.
٤٩. الجامع الصحيح سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٥٠. الجامع الصغر وشرحه النافع الكبير، لأبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني، الطبعة الأولى، 1406هـ، عالم الكتب، بيروت.
٥١. الجوهر النقي، لعلاء الدين علي بن عثمان، الشهر بابن التركماني.
٥٢. حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين، لأبي بكر بن السيد محمد شطا الدمياطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
٥٣. حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب "التجريد لنفع العبيد"، لسليمان بن عمر بن محمد البجيرمي، المكتبة الإسلامية، ديار بكر - تركيا.
٥٤. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد عرفه الدسوقي، تحقيق: محمد عlish، دار الفكر، بيروت.
٥٥. حاشية الرملي، لأبي العباس الرملي.
٥٦. حاشية الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهج "لذكريا الأنصاري"، لسليمان الجمل، دار الفكر، بيروت.
٥٧. حاشية العدوي على شرح الخرشي "مع شرح الخرشي"، علي الصعيدي العدوي المالكي، دار الفكر للطباعة، بيروت.

٥٨. حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، لعلي الصعدي العدوي المالكي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، 1412هـ، دار الفكر، بيروت.
٥٩. حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، لابن عابدين 1421هـ-2000م، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.
٦٠. حاشية قليوبي على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين، لشهاب الدين أحمد ابن أحمد بن سلامة القليوبي، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، الطبعة الأولى، 1419هـ-1998م، دار الفكر، بيروت.
٦١. الحاوي الكبر في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختار المزني، لعلي بن محمد ابن حبيب الماوردي البري الشافعي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الطبعة الأولى، 1419هـ-1999م، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦٢. حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، لعبد الحميد الشرواني، دار الفكر، بيروت.
٦٣. خلاصة تذهيب تذهيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ الفقيه صفي الدين أحمد ابن عبدالله الخرجي الأنصاري اليمني، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الخامسة، 1416هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر، حلب، بيروت.
٦٤. درر الحكام شرح غرر الأحكام، لمحمد بن فراموز الشهر بمنلا خسرو.
٦٥. دلائل النبوة، لجعفر بن محمد بن الحسن الفريابي، تحقيق: عامر حسن صبري، الطبعة الأولى، 1406هـ، دار حراء، مكة المكرمة.
٦٦. دليل الطالب على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل، لمرعي بن يوسف الحنبلي، الطبعة الثانية، 1389هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
٦٧. روضة الطالبين وعمدة المفتين، لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، الطبعة الثانية، 1405هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
٦٨. الروض المربع شرح زاد المستقنع، لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي، 1390هـ، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
٦٩. الرياض النضرة في مناقب العشرة، لأحمد بن عبدالله بن محمد الطبري، تحقيق: عيسى عبدالله محمد مانع الحمري، الطبعة الأولى، 1996م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٧٠. زاد المعاد في هدي خير العباد، لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط، الطبعة الرابعة عشرة، 1407هـ-1986م، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت.
٧١. سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لمحمد بن إسماعيل الصنعائي الأمر، تحقيق: محمد عبدالعزيز الخولي، الطبعة الرابعة 1379هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٧٢. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، لمحمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، الرياض.
٧٣. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة لمحمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، الطبعة الأولى، 1412هـ-1992م، دار المعارف، الرياض.
٧٤. السماع، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني، تحقيق: أبو الوفا المراغي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.
٧٥. سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد أبي عبدالله القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقى، دار الفكر، بيروت.
٧٦. سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محبي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت.
٧٧. سنن البيهقي الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، 1414هـ-1994م، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة.
٧٨. سنن الدار قطني، لعلي بن عمر أبي الحسن الدار قطني البغدادي، تحقيق: السيد عبدالله هاشم يماني المدني، طبعة 1386هـ-1966م، دار المعرفة، بيروت.
٧٩. سنن سعيد بن منصور، لسعيد بن منصور الخراساني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الأولى، 1403هـ-1982م، الدار السلفية، الهند.

٨٠. السنن الكبرى، لأحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، الطبعة الأولى، 1411هـ-1991م، دار الكتب العلمية، بيروت.
٨١. شرح الخرشي على مختار سيدي خليل، للشيخ محمد الخرشي، دار الفكر للطباعة، بيروت.
٨٢. شرح الزركشي على مختار الخرقى لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي المري الحنبلي، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة الأولى، 1423هـ-2002م، دار الكتب العلمية، بيروت.
٨٣. شرح السنة، للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهر الشاويش، الطبعة الثانية، 1403هـ-1983م، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت.
٨٤. الشرح الصغر مع بلغة السالك، لأحمد الدردير "بهامش بلغة السالك"، دار الفكر بيروت.
٨٥. شرح العمدة في الفقه، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبي العباس، تحقيق: د. سعود صالح العطيشان، الطبعة الأولى، 1413هـ، مكتبة العبيكان، الرياض.
٨٦. الشرح الكبير، لأحمد الدردير أبي البركات، تحقيق: محمد عlish، دار الفلك، بيروت.
٨٧. شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير أو المختار المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه، لمحمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن علي الفتوح الحنبلي المعروف بابن النجار، تحقيق: د. محمد الزحيلي، د. نزيه حماد، الطبعة الثانية، 1413هـ، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية.
٨٨. شرح سنن ابن ماجه، مجموع من ثلاثة شروح: "مصباح الزجاجاة للسيوطي، وإنجاح الحاجة لمحمد عبد الغني المجددي الحنفي، وما يليق من حل اللغات وشرح المشكلات لفخر الحسن بن عبد الرحمن الحنفي الكنكوهي"، قديمي كتب خانة، كراتشي.
٨٩. شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي، الطبعة الثانية، 1996م، عالم الكتب، بيروت.
٩٠. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، 1407هـ-1987م، دار العلم للملايين، بيروت.

٩١. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية، 1414هـ-1993م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٩٢. صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٩٣. صحيح مسلم بشرح النووي، لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، الطبعة الثانية، 1392هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٩٤. طرح التثريب في شرح التقريب، لزين الدين أبي الفضل عبدالرحيم بن الحسيني العراقي، تحقيق: عبدالقادر محمد علي، الطبعة الأولى، 2000م، دار الكتب العلمية، بيروت.
٩٥. الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، اسم المؤلف: أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، دار النشر: مطبعة المدني، القاهرة، تحقيق: د. محمد جميل غازي.
٩٦. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، الطبعة الأولى، 1403هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٩٧. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٩٨. العناية شرح الهداية، لمحمد بن محمد بن محمود، أبي عبدالله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابري، دار الفكر، بيروت.
٩٩. غاية البيان شرح زيد ابن رسلان، لمحمد بن أحمد الرملي الأنصاري، دار المعرفة، بيروت.
١٠٠. غاية الوصول شرح لب الأصول، لأبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، دار الكتب العربية الكبرى، مر.
١٠١. غذاء الألباب شرح منظومة الأداب، لمحمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، تحقيق: محمد عبدالعزيز الخالدي، الطبعة الثانية، 1423هـ-2002م، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٠٢. غريب الحديث، للقاسم بن سلام بن عبدالله الهروي البغدادي تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، الطبعة الأولى،

1384هـ-1964م.

١٠٣. فتاوى ابن الصلاح، لعثمان بن عبدالرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقيق: د. موفق عبدالله عبدالقادر، الطبعة الأولى، 1407هـ، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب، بيروت.

١٠٤. الفتاوى الكبرى الفقهية، لابن حجر الهيتمي، دار الفكر، بيروت.

١٠٥. الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية، لشيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين أحمد ابن عبدالحليم بن تيمية الحراني قدم له حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة، بيروت.

١٠٦. الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، للشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، 1411هـ-1991م، دار الفكر، بيروت.

١٠٧. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.

١٠٨. فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ عبدالرحمن بن رجب الحنبلي، تحقيق محمود ابن شعبان بن عبدالمقصود وآخرون، الطبعة الأولى، 1417هـ-1996م، مكتبة الغرباء، المدينة.

١٠٩. فتح القدير، لكمال الدين محمد بن عبدالواحد السيواسي، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت.

١١٠. الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: يوسف النبهاني، الطبعة الأولى، 1423هـ-2003م، دار الفكر، بيروت.

١١١. فتح المعين، لزين الدين بن عبدالعزيز بن زين الدين بن علي بن أحمد المعبري المليباري، دار الفكر، بيروت.

١١٢. فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري أبي يحيى، الطبعة الأولى، 1418هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١٣. الفروع وتصحيح الفروع، لمحمد بن مفلح المقدسي أبي عبدالله، تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي، الطبعة الأولى، 1418هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١٤. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لأحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالكي، 1415هـ، دار الفكر، بيروت.
١١٥. فيض القدير شرح الجامع الصغرى، لعبد الرؤوف المناوي، الطبعة الأولى، 1356هـ، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
١١٦. قرة عيون الأخيار لتكملة رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار "مطبوع بآخر رد المحتار"، لعلاء الدين محمد بن عمر بن عبدالعزيز عابدين الحسيني الدمشقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
١١٧. القواعد، لابن رجب الحنبلي، الطبعة الثانية، 1999م، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة.
١١٨. قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، لأبي محمد عز الدين السلمي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١١٩. القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام، لعلي بن عباس البعلبي الحنبلي، تحقيق: محمد حامد الفقي، 1375-1956م، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.
١٢٠. القوانين الفقهية لمحمد بن أحمد بن جزى الكلبي الغرناطي.
١٢١. الكافي في فقه الإمام المجلد أحمد بن حنبل، لعبد الله بن قدامة المقدسي أبي محمد، المكتب الإسلامي، بيروت.
١٢٢. كشف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي، تحقيق: هلال مصيلحي، طبعة 1402هـ، دار الفكر، بيروت.
١٢٣. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، لعلاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخاري، تحقيق: عبدالله محمود، طبعة 1418هـ-1997م، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٢٤. كشف القناع عن أحكام الوجد والسماع، لأحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري القرطبي، الطبعة الأولى، 1412هـ-1992م، دار الصحابة للتراث، طنطا.
١٢٥. كشف المخدرات والرياض المزهرات لشرح آخر المختصرات، لعبد الرحمن بن عبدالله البعلبي الحنبلي، الطبعة الأولى، 1423هـ-2002م، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

١٢٦. كف الرعاع عن محرمات اللّهُ والسماع، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، الطبعة الأولى، 1406هـ-1986م، دار الكتب العلمية بيروت.
١٢٧. كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، لتقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الحصيني الدمشقي الشافعي، تحقيق: علي عبدالحميد بلطجي ومحمد وهي سليمان، الطبعة الأولى، 1994م، دار الخر، دمشق.
١٢٨. كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القرواني، لأبي الحسن المالكي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، 1412هـ، دار الفكر، بيروت.
١٢٩. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، الطبعة الأولى، 1419هـ-1998م، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٣٠. اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، لجمال الدين أبو محمد علي بن أبي يحيى زكريا بن مسعود الأنصاري الخزرجي المنبجي، تحقيق: د. محمد فضل عبدالعزيز المراد، الطبعة الثانية، 1414هـ-1994م، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت.
١٣١. لسان الحكام في معرفة الأحكام، لأحمد بن محمد بن محمد، أبي الوليد، لسان الدين ابن الشحنة الثقفي الحلبي الباي، الطبعة الثانية، 1393هـ-1973م، الحلبي، القاهرة.
١٣٢. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المري، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت.
١٣٣. المبدع في شرح المقنع، لإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي أبي إسحاق، طبعة 1400هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
١٣٤. المبسوط، لشمس الدين السرخسي، دار المعرفة، بيروت.
١٣٥. المجتبى من السنن، لأحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية، 1406هـ-1986م، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

١٣٦. مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، لعبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليبولي المدعو بشيخي زاده، خرج آياته وأحاديثه خليل عمران المنصور، الطبعة الأولى 1419هـ-1998م، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٣٧. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لعلي بن أبي بكر الهيثمي، طبعة 1407هـ، دار الريان للتراث - دار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت.
١٣٨. المجموع شرح المذهب "مع تكملة السبكي والمطيعي"، لأبي زكريا محيي الدين يحيى ابن شرف النووي، دار الفكر، بيروت.
١٣٩. مجموع الفتاوى، لأحمد عبدالحليم بن تيمية الحراني أبي العباس، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، الطبعة الثانية، مكتبة ابن تيمية.
١٤٠. المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبد السلام بن عبدالله بن أبي القاسم بن تيمية الحراني، الطبعة الثانية 1404هـ، مكتبة المعارف، الرياض.
١٤١. المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداي، الطبعة الأولى، 2000م، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٤٢. المحلى، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
١٤٣. المحيط البرهاني في الفقه النعماني، لأبي المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبدالعزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي، تحقيق: عبدالكريم سامي الجندي، الطبعة الأولى، 1424هـ-2004م، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٤٤. مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العرية-الدار النموذجية، بروت - صيدا، الطبعة الخامسة، 1420هـ، 1999م.
١٤٥. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبي عبدالله، تحقيق: محمد حامد الفقي، الطبعة الثانية، 1393هـ-1973م، دار الكتاب العربي، بيروت.
١٤٦. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي بن سلطان محمد القاري، تحقيق: جمال عيتاني، الطبعة: الأولى 1422هـ-2001م، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٤٧. مسائل الإمام أحمد بن حنبل وابن راهويه، لإسحاق بن منصور بن بھرام الكوسج أبي يعقوب التميمي المروزي، تحقيق: خالد بن محمود الرباط، ووثام الحوشي، ود. جمعة فتحي، الطبعة الأولى، 1425هـ-2004م، دار الهجرة، الرياض.
١٤٨. المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين، للقاضي أبي يعلى، تحقيق: د. عبدالكريم اللاحم، الطبعة الأولى، 1405هـ، 1985م، مكتبة المعارف، الرياض.
١٤٩. المستدرك على الصحيحين، لمحمد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الطبعة الأولى، 1411هـ-1990م، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٥٠. المستصفى في علم الأصول، لمحمد بن محمد الغزالي أبي حامد، تحقيق: محمد عبدالسلام عبدالشافى، الطبعة الأولى، 1413هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٥١. مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني، مؤسسة قرطبة، مر.
١٥٢. مشكاة المصابيح، لمحمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبي عبد الله، ولي الدين، التبريزي، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثالثة، 1405هـ-1985م، المكتب الإسلامي، بيروت.
١٥٣. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكنانى، تحقيق:
- محمد المنتقى الكشناوي، الطبعة الثانية، 1403هـ، دار العربية، بيروت.
١٥٤. المصباح المنير في غريب الشرح الكبر للرافعي، لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.
١٥٥. المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، الطبعة الأولى، 1409، مكتبة الرشد، الرياض.
١٥٦. مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، لمصطفى السيوطي الرحيباني 1961م، المكتب الإسلامي، دمشق.
١٥٧. المعجم الكبر، لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الطبعة الثانية، 1404هـ-1983م، مكتبة الزهراء، الموصل.

١٥٨. المعجم الوسيط. لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبدالقادر، ومحمد النجار، دار الدعوة.
١٥٩. معجم لغة الفقهاء، لمحمد رواس قلعجي وحامد صادق قنبي، الطبعة الثانية، 1408هـ-1988م، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع.
١٦٠. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثانية، 1420هـ-1999م، دار الجيل، بيروت.
١٦١. معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني، تحقيق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، الطبعة الأولى، 1406هـ-1985م، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
١٦٢. المغرب في ترتيب المغرب، لناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبي الفتح، برهان الدين الخوارزمي المطرزي، دار الكتاب العربي.
١٦٣. المغني عن حمل الأسفار، لأبي الفضل العراقي، تحقيق: أشرف عبدالمقصود، الطبعة الأولى، 1415هـ-1995م، مكتبة طبرية، الرياض.
١٦٤. المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبي محمد، الطبعة الأولى، 1405هـ، دار الفكر، بيروت.
١٦٥. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لمحمد الخطيب الشربيني، دار الفكر، بيروت.
١٦٦. منار السبيل في شرح الدليل، لإبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان، تحقيق: عصام القلعجي، الطبعة الثانية، 1405هـ، مكتبة المعارف، الرياض.
١٦٧. المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي، الطبعة الأولى، 1332هـ، مطبعة السعادة، بجوار محافظة مر.
١٦٨. المنثور في القواعد الفقهية، لأبي عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، الطبعة الثانية، 1405هـ-1985م، وزارة الأوقاف الكويتية.
١٦٩. منح الجليل شرح على مختار خليل، لمحمد عlish، 1409هـ-1989م، دار الفكر، بيروت.

١٧٠. منهاج الطالبين وعمدة المفتين، ليحيى بن شرف النووي أبي زكريا، دار المعرفة، بيروت.
١٧١. منهج الطلاب، لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري أبي يحيى، الطبعة الأولى، 1418هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٧٢. المنهاج القويم شرح المقدمة الحضرمية، لابن حجر الهيتمي.
١٧٣. المذهب في فقه الإمام الشافعي، لإبراهيم بن علي بن يوسف الشرازي أبي إسحاق دار الفكر، بيروت.
١٧٤. الموافقات في أصول الفقه، لإبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، تحقيق: عبدالله دراز، دار المعرفة، بيروت.
١٧٥. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، لمحمد بن عبدالرحمن المغربي أبي عبدالله، الطبعة الثانية، 1398هـ، دار الفكر، بيروت.
١٧٦. التنف في الفتاوى، لأبي الحسن علي بن الحسين بن محمد السعدي، تحقيق: الدكتور صلاح الدين الناهي، الطبعة الثانية، 1404هـ-1984م، دار الفرقان، مؤسسة الرسالة، عمان، وبيروت.
١٧٧. نزهة الأسماع في مسألة السماع، للحافظ عبدالرحمن بن رجب الحنبلي، تحقيق: الوليد الفريان، الطبعة الأولى، 1407هـ-1986م، دار طيبة، الرياض.
١٧٨. نصب الراية لأحاديث الهداية، لعبدالله بن يوسف أبي محمد الحنفي الزيلعي، تحقيق: محمد يوسف البنوري، طبعة 1357هـ، دار الحديث، مصر.
١٧٩. نهاية الزين في إرشاد المبتدئين، لمحمد بن عمر بن علي بن نوي الجاوي أبي عبدالمعطي، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت.
١٨٠. نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، الطبعة الأولى، 1420هـ-1999م، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٨١. النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، 1399هـ-1979م، المكتبة العلمية، بيروت.

١٨٢. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغر، 1404هـ-1984م، دار الفكر للطباعة، بيروت.
١٨٣. نهاية المطلب في دراية المذهب، لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، الملقب بإمام الحرمين تحقيق: أ. د. عبدالعظيم محمود الديب، الطبعة الأولى، 1428هـ-2007م، دار المنهاج.
١٨٤. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار محمد بن علي بن محمد الشوكاني، الطبعة الأولى، 1403هـ-1983م، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٨٥. الهداية شرح بداية المبتدي، لأبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغيباني، المكتبة الإسلامية.
١٨٦. الوسيط في المذهب، لمحمد بن محمد بن محمد الغزالي أبي حامد، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، محمد محمد تامر، الطبعة الأولى، 1417هـ، دار السلام، القاهرة.



محتويات البحث:

| | |
|-----------|---|
| 231..... | المقدمة |
| 233 | التمهيد: تعريف الدفّ، والفرق بينه والكوبة..... |
| 233..... | المطلب الأول: في الدفّ |
| 236 | المطلب الثاني: الأصل في ضرب الدفّ |
| 238 | المطلب الثالث: في الكوبة..... |
| 246 | المبحث الأول: ضرب الدفّ في العرس |
| 246..... | المطلب الأول: حكم ضرب الدفّ في العرس |
| 252 | المطلب الثاني: زمن ضرب الدفّ في العرس |
| 255..... | المبحث الثاني: ضرب الدفّ لقدم الغائب |
| 255 | المطلب الأول: حكم ضرب الدفّ لقدم الغائب |
| 260 | المطلب الثاني: ضابط الغائب الذي يضرب لقدمه الدفّ..... |
| 262..... | المبحث الثالث: ضرب الدفّ في العيد..... |
| 262..... | المطلب الأول: حكم ضرب الدفّ في العيد..... |
| 265..... | المطلب الثاني: زمن ضرب الدفّ في العيد |
| 267..... | المبحث الرابع: ضرب الدفّ في الختان |
| 267..... | المطلب الأول: حكم ضرب الدفّ في الختان..... |
| 270 | المطلب الثاني: زمن ضرب الدفّ في الختان..... |
| 271..... | المبحث الخامس: حكم ضرب الدفّ في الأفراح عامة..... |
| 276..... | المبحث السادس: حكم ضرب الدفّ في الغزاة |
| 278..... | المبحث السابع: حكم ضرب الدفّ لإعلام القافلة |
| 279 | المبحث الثامن: حكم ضرب الدفّ للرجال |
| 282..... | الخاتمة..... |
| 284 | فهرس المراجع والمصادر..... |

